تدويل التعليم الجامعي بجمهورية مصر العربية كمدخل لتحقيق متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات

إعداد

مها عماد الدين أحمد محمد

أ.د/ يوسف عبد المعطي مصطفى
أستاذ الإدارة التربوية وسياسات التعليم المتفرغ
كلية التربية – جامعة الفيوم

أ.د/ منال رشاد عبد الفتاح
أستاذ ورئيس قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية
كلية التربية – جامعة السويس

د/ سحر محمد علي
الأستاذ المساعد بقسم أصول التربية
كلية التربية – جامعة الفيوم

مستخلص

أصبح تضمين البعد الدولي بمؤسسات التعليم الجامعي في كافة هياكلها وأنشطتها من أهم أهداف التعليم الجامعي في عالمنا المعاصر، حيث يعد تدويل التعليم الجامعي أهم الاستجابات للتطورات والتحديات السريعة في عالم الجامعات، وقد زادت أهميته في الأونة الأخيرة، وأصبح يشكل أولوية قصوى من قبل مؤسسات الجامعات، وقد هدف البحث الحالي إلى تقديم بعض المقترحات المتعلقة بتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات.

تم التعرف على ماهية تدويل التعليم الجامعي، وأهدافه، وأهميته، ومبررات الأخذ به، ومجالاته، وأسسه، وركائزه، ومتطلبات تدويله لرفع قدراته على المنافسة الدولية. بعد ذلك تطرق البحث إلى التعرف على التصنيفات العالمية للجامعات، ومتطلباتها الواجب توافرها لتحقيق مراكز متقدمة فيها للارتقاء بمكانة الجامعات المصرية عربيًا وعالميًا، كما تم عرض جهود الحكومة المصرية المبذولة لتدويل تعليمها الجامعي

ومراحل تطورها للارتقاء بالجامعات في عصر التغيرات المتسارعة والتنافسية الشديدة. وقد رصد البحث الواقع الميداني لتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات. خلص البحث إلى عدة مقترحات لتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات.
الكلمات المفتاحية: تدويل التعليم الجامعي، التصنيفات العالمية للجامعات.

Abstract

Including the international dimension of university education institutions in all their structures and activities became one of the most important goals of university education in our contemporary world. The aim of the current research is to present some suggestions related to the internationalization of Egyptian university education in light of the requirements of the international classifications of universities. The research identified the identification of internationalization of university education, its goals, importance, justifications for adopting it, its fields, foundations, and requirements. After that, the research shed the light on the idrntification of international classifications of universities and their requirements should be provided to achieve advanced positions. In addition, the efforts of the egyptian government to internationalize its university education and the stages of their development were mentioned. The research detected the field reality of the internationalization of Egyptian university education in light of the international standards for university classifications. The research concluded with some proposals for internationalizing the Egyptian university education in light of the requirements of international university clssifications.
Key words: Internationalization of university education, international university rankings.

مقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين تحولًا مذهلًا في منظومة التعليم الجامعي، فأخذت الجامعات بفلسفة التحول من الإقليمية إلى العالمية عبر تدويل خدماتها، فنتج عن ذلك تغيير جذري في رؤى ورسالات الجامعات واستراتيجياتها المستقبلية؛ الأمر الذي حتم على بعض الدول إعادة النظر في أنظمة التعليم بكل أشكالها بما في ذلك التعليم الجامعي، ومع بداية القرن الحادي والعشرون أصبحت الجامعات تواجه العديد من التحديات والتحولات المفروضة عليها داخليًا وخارجيًا، والتي تحد من قدرتها على تحقيق أهدافها، وتهدد بقائها واستمرارها، وكان من أهم المستجدات الناتجة عن تلك التحديات ظهور ما يعرف " بالتصنيفات العالمية للجامعات" ، كمؤشر يمكن الاستدلال به على جودة وفعالية الجامعات، إذ تسعى معظم الجامعات التي تهدف إلى تحسين صورتها إلى تحقيق المتطلبات التي تفرضها هذه التصنيفات، والتي تعكس جانبًا كبيرًا من جودة التعليم العالي(محمود أحمد درويش،2018م،199).

فالجامعات ذات المستوى العالمي ترتكز في مجملها على الارتقاء بالجوانب الأكاديمية والمادية والمعنوية والتكنولوجية للجامعة(Sreeramana, Shubhrajyotsna, 2019, 14) وهي من المفاهيم الحديثة نسبيًا وتتميز بكونها تحقق أعلى المؤشرات في التصنيفات العالمية للجامعات. وفي ضوء ما سبق وانطلاقًا من أهمية التصنيفات العالمية للجامعات تناول البحث الحالي تدويل التعليم الجامعي بجمهورية مصر العربية كمدخل لتحقيق متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات.

مشكلة البحث

على الرغم من أن الجامعات المصرية تسعى لتكون من أفضل جامعات العالم، وأن تمتلك القدرة على المنافسة العالمية في مجالات البحث والإبداع والابتكار، وأن تسهم في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة، إلا أن كل ذلك يستحيل حدوثه دون

توفير المتطلبات اللازمة التي تمكن تلك الجامعات من المنافسة العالمية، وتبوء مراكز متقدمة في قوائم التصنيفات العالمية للجامعات.

كما أكدت العديد من الدراسات على تذيل الجامعات المصرية لقوائم التصنيفات العالمية، وضعف إمكانيات وقدرات التعليم العالي المصري على الوفاء بمعايير التنافسية العالمية للوصول بمؤسساته إلى مكانة متميزة في تصنيفات نخبة الجامعات العالمية، كما أن مؤسسات التعليم العالي بمصر تعاني تراجعًا كبيرًا على تصنيفات نخبة الجامعات العالمية بسبب ضعف القدرات والامكانيات الخاصة بالتعليم العالي ومؤسساته إضافة إلى العوامل المرتبطة بالإدارة، والتخطيط، والبيئة المحلية، والسياسة التعليمية، وتباين اتجاهات الدعم والتطوير(محمود فوزي أحمد بدوي، عماد نجم عبد الحكيم مصطفى،2018م،396-397) وقد أوضحت دراسة " فيروز رمضان عبد البارىء"(2019) الأسباب التي أدت إلى تدني ترتيب الجامعات المصرية على قوائم التصنيفات العالمية للجامعات، ومنها: وجود قصور في قدرة الجامعات المصرية على امتلاك ميزات بحثية تنافسية تسمح لها بتحقيق مراكز متقدمة في تصنيفات أفضل جامعات العالم، كما أكدت دراسة سمر مصطفى محمد مصطفى وآخرون(2020) على حصول الجامعات المصرية على مراكز متأخرة جدًا في التصنيفات العالمية للجامعات، بل وغابت نهائيًا في بعض السنوات عن التصنيف على المستوى العالمي بسبب ضعف الوضع التنافسي للجامعات المصرية في تلك التصنيفات، وضعف مؤشرات ومعايير تنافسية الجامعات المصرية. كما أكدت العديد من الدراسات إلى أن ضعف الاهتمام بتدويل التعليم الجامعي المصري من العوامل المؤثرة في رتب الجامعات المصرية في الترتيبات الدولية للجامعات.

كما أشار تقرير البنك الدولي الصادر عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي أن جهود التدويل المبذولة بالتعليم العالي المصري لا تزال هامشية مقارنة بالاتجاه العالمي السائد نحو التدويل، كما أن هذه الجهود ما زالت متفاوتة ومحددة وفقًا لأنواع

المؤسسات التي تقدمها، وأرجع التقرير ذلك إلى غياب الرؤية الاستراتيجية لتطوير القدرة المؤسسية للتعليم العالي المصري بما يتلائم مع متطلبات التدويل مستقبلًا.

كما أكدت العديد من الدراسات الأسباب التي أدت إلى تدني ترتيب الجامعات المصرية على قوائم التصنيفات العالمية للجامعات، ومنها: وجود قصور في قدرة الجامعات المصرية على امتلاك ميزات بحثية تنافسية تسمح لها بتحقيق مراكز متقدمة في تصنيفات أفضل جامعات العالم، وتحيز التصنيفات العالمية إلى اللغة الإنجليزية، وكذلك للدوريات والمجلات العلمية البريطانية والأمريكية والصادرة باللغة الإنجليزية، وكذلك تدني أوضاع هيئة التدريس في الجامعات المصرية لدرجة أن مرتباتهم لا تكفي لسد احتياجاتهم الأساسية، وكذلك تركيز التصنيفات العالمية على البحث العلمي (فيروز رمضان عبد الباري، 2019م،1)،(أحمد حسن الصغير،2021م، 4181). ومن خلال عرض ما سبق يتضح أن هناك عدد كبير من الجامعات المصرية لازال بعيدًا عن مصاف الجامعات العالمية، مما يؤكد على ضعف الاهتمام بتدويل التعليم الجامعي المصري، وضعف فعالية وكفاءة الجامعات المصرية في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها.

أسئلة البحث: يحاول البحث الحالي الإجابة عن الأسئلة التالية:

ما الأسس النظرية لتدويل التعليم الجامعي ؟

ما الإطار الفكري والفلسفي للتصنيفات العالمية بالجامعات في الأدبيات التربوية المعاصرة ؟

ما الجهود المبذولة لتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء الأدبيات التربوية والإدارية المعاصرة كما ورد باللوائح والقوانين؟

ما واقع تدويل التعليم الجامعي المصري كمدخل لتحقيق متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات من وجهة نظر عينة الدراسة؟

ما مقترحات تدويل التعليم الجامعي المصري كمدخل لتحقيق متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات؟

أهداف البحث : تتمثل أهداف البحث الحالي في:

تعرف الأسس النظرية لتدويل التعليم الجامعي بجمهورية مصر العربية.

تعرف الإطار الفكري والفلسفي للتصنيفات العالمية بالجامعات في الأدبيات التربوية المعاصرة.

الكشف عن الجهود المبذولة لتدويل التعليم الجامعي المصري كمدخل لتحقيق متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات.

وضع مقترحات لتدويل التعليم الجامعي المصري كمدخل لتحقيق متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات.

أهمية البحث: تظهر أهمية البحث الحالي فيما يلي:

أ) الأهمية النظرية: ترجع أهمية البحث إلى أنه قد يؤدي نظريًا إلى:

يستمد البحث الحالي أهميته من أهمية تدويل التعليم الجامعي وهو موضوع لم يلق اهتمام كافي من قبل الدراسات والبحوث، ومن ثم فقد يسهم هذا البحث في تحقيق الإثراء المعرفي في هذا المجال كما أنه قد يكون مقدمة لبحوث ودراسات أخرى في حقل التربية.

أهمية مرحلة التعليم الجامعي لما تسهم به تلك المرحلة من دور بارز في مجال التنمية الشاملة للمجتمع وتحقيق مستوى عالٍ من الرفاهية للأفراد.

وضع مقترحات لتدويل التعليم الجامعي المصري والتي من شأنها المشاركة في تحسين القدرة التنافسية للجامعات.

اهتمام القيادة السياسية في مصر بتقدم التصنيفات العالمية الجامعات المصرية على المستوى العربي والافريقي والعالمي لتحقيق رؤية مصر 2030.

الأهمية التطبيقية: بينما من المتوقع أن يؤدي تطبيقيًا إلى:

إفادة المسؤولين عن صنع سياسة التعليم الجامعي في مصر، والمخططين له، ومتخذي القرار في الجامعات المصرية، ووزارة التعليم العالي، للأخذ بالتوجهات الحديثة في تدويل التعليم الجامعي المصري ليحتل مكانة متقدمة بين أنظمة التعليم العالمية.

يفيد البحث الحالي في الإسهام في تخطيط سياسة التعليم الجامعي على أسس علمية سليمة.

يستمد هذا البحث أهميته من التوجه السائد لدى الجامعات المصرية نحو المنافسة عالميًا ورغبتها في تحقيق مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية.

منهج البحث وأدواته:

وفقًا لطبيعة البحث وأهدافه يتبنى البحث الحالي المنهج الوصفي حيث يعتبر من أكثر المناهج الرئيسة التي تستخدم في البحوث الإنسانية والاجتماعية، ويعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الميدان، ويهتم بوصفها وصفًا دقيقًا، ويعبر عنها تعبيرًا كميًا وكيفيًا(محمود أحمد درويش،2018م،70)، لذلك فإنه في ضوء طبيعة البحث الحالي وتساؤلاته، فقد اعتمد على المنهج الوصفي، أما عن أداة البحث فقد استخدمت الباحثة الاستبانة باعتبارها من أكثر أدوات البحث ملائمة للبحث في العلوم التربوية، وذلك لتدويل التعليم الجامعي بجمهورية مصر العربية كمدخل لتحقيق متطلبات التصنيفات العالمية من وجهة نظر عينة الدراسة.

مصطلحات البحث: ارتكز البحث الحالي على المصطلحات الآتية:

تدويل التعليم الجامعي Internationalization of University:

التدويل لغة: يعني جعل الشيء دوليًا أي يقوم على أساس التناوب والتبادل بين الدول بما يحقق الإستفادة من خلال العمل الجماعي والتفاهم المشترك، بدلًا من الجدل والخلافات واشعال الحروب بينها وبين بعضها(أحمد فؤاد فودة،1965،227). كما يقصد بالتدويل: إقامة علاقات استراتيجية على نطاق واسع بين الدول، تقوم على

التعاون المتبادل بصرف النظر عن اختلاف نظمها السياسية، ومواقعها الجغرافية (قسطنتين تودوري، 1996،418)، وينطوي هذا التعريف على أن تكون العلاقات القائمة بين الدول المختلفة علاقات متكافئة على أن تظل الوحدة الأساسية هي الدولة (Daly, Herma, 2008,p1)، ويعرفه البحث الحالي إجرائيًا بأنه: إضفاء البعد الدولي بمستجداته واستراتيجياته على كل مكونات منظومة التعليم الجامعي بمدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها بشرط تحسين جودتها التعليمية بصفة مستمرة وزيادة كفاءتها الداخلية بما يتفق مع متطلبات التصنيفات العالمية ليزداد الإقبال عليها، فتتحقق لها الميزة التنافسية، وتحتل مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات.

التصنيفات العالمية: " International Rankings "

التصنيفات لغة : كلمة أصلها تَصْنِيفٌ من (صنف) الأشياء أي جعلها أصنافًا(رضا مسعد السعيد،2016) وصنف الموارد: أي جعلها أصنافًا ورتبها وميز بعضها عن بعض حسب علاقتها(أسماء عبد الهادي،2014م،91) وفي اللغة الانجليزية Ranking وتعني الحصول على أعلى مكانة في مجموعة أو منظمة (سعيد الصديقي،2014م)، ورتب وضع الشيء بنظام(المعجم الوجيز،2001م،299). وعرفت اصطلاحيًا بأنها: الدرجة الكلية التي تحصل عليها الجامعة في أحد التصنيفات العالمية للجامعات، من خلال جمع المعايير والمؤشرات المختلفة، وتخضع لعمليات حسابية، وتطبيق أوزان معينة، ومن ثم تستخرج النتيجة الكلية للجامعة المعنية، ويتم تحديد ترتيبها من بين عدد الجامعات المتقدمة للحصول على مركز ما، وفق أحد هذه المقاييس والتصنيفات العالمية (محمد عوض البربري،2015، 9).وتعرف التصنيفات العالمية للجامعات إجرائيًا بأنها: منهجيات تحددها جهات وهيئات دولية مستقلة، وتهدف إلى ترتيب جامعات العالم وتصنيفها بالاعتماد على مجموعة محددة من المعايير والمؤشرات، وتصدر في صورة تقارير دورية سنوية غالبًا، لوضع ترتيب دولي لهذه الجامعات.

حدود البحث: يتحدد البحث الحالي بالحدود التالية:

الحدود الموضوعية: يهتم البحث الحالي بتدويل التعليم الجامعي بجمهورية مصر العربية كمدخل لتحقيق متطلبات التصنيفات العالمية، وأهم التصنيفات العالمية ومعاييرها، وتحديد أهم المتطلبات التي يتعين توفيرها لمساعدة الجامعات على تحقيق مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات.

الحدود البشرية: يهتم البحث الحالي بأعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية الإدارية والأكاديمية والتي تتمثل في(عميد الكلية، وكيل الكلية، رئيس قسم، أمين الكلية، مدير إدارة الشئون المالية والإدارية).

الحدود المكانية: يقتصر البحث الحالي على بعض الجامعات المصرية بمحافظات (الفيوم حيث موطن الباحثة، القاهرة وتمثل الجامعة الأم، الاسكندرية وتمثل الوجه البحري).

الحدود الزمنية: تم تطبيق الدراسة الميدانية خلال الفترة من سبتمبر –نوفمبر 2024م.

الدراسات والبحوث السابقة:

تم عرض الدراسات والبحوث السابقة مرتبة من الأقدم إلى الأحدث وذلك كالتالي:

المحور الأول: الدراسات التي تناولت تدويل التعليم الجامعي

أولًا: الدراسات العربية:

دراسة (نجاح أحمد 2019م): هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع دور المنظمات الدولية في تدويل التعليم الجامعي، وتقديم تصور مقترح لإمكانية تفعيل ذلك الدور وتوظيفه في تدويل التعليم الجامعي المصري، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، ومن أهم نتائجها ما يلي: قصور القدرة على الاستفادة من جهود المنظمات الدولية في عمليات تدويل التعليم الجامعي على مستوى مصر، كما أن الجامعات المصرية بحاجة إلى توظيف جهود المنظمات في تفعيل اتفاقيات التعاون الدولي، والتوأمة والشراكة مع الجامعات الرائدة، وتبادل الخبرات، وتمويل بعض برامج التدويل.

دراسة (غادة الجاسر 2020م): هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة توفير متطلبات تدويل التعليم الجامعي عن بُعد، وأهميتها، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وكانت أداتها الميدانية هي: الاستبانة، وشملت عينتها عدد من أعضاء هيئة التدريس، وخرجت الدراسة بجملة من النتائج، أهمها ما يلي: درجة توافر متطلبات تدويل التعليم الجامعي عن بُعد مثل: التنظيمية والبشرية والتقنية كانت متوسطة، وكانت هناك حاجة للجامعات إلى وضع استراتيجية موحدة وعميقة لردم الفجوة بين الجامعات السعودية ونظيراتها العالمية.كما أن تضمين البُعد الدولي في مؤسسات التعليم العالي، وجميع هياكله أحد أهم أهداف التعليم الجامعي في عالمنا المعاصر.

دراسة (أحمد جابر حامد 2022م): هدفت الدراسة إلى معرفة واقع التدويل في أقسام المكتبات المصرية في ضوء الاتجاهات الحديثة، واقتراح عدد من الإجراءات التي تساعد المكتبات المصرية على التدويل والمنافسة عالميًا. وأتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت إلى بعض النتائج أهمها: ضعف الدعاية والإعلام الترويجي للمكتبات الجامعية، مع وجود نسب متدنية من الحراك الأكاديمي، والشراكات والتحالفات الإقليمية والدولية، والبحث العلمي.ومن أهم توصياتها: عدم التأخر عن ركب التدويل العالمي، والمنافسة وسرعة اتخاذ إجراءات إدارية ناجحة وفاعلة بالتركيز على الإدارة الجيدة.

ثانيًا: الدراسات الأجنبية:

دراسة (Furkat Jizzakh, State Institute 2020م): هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم التدويل من منظور تاريخي، وعلاقته بالعولمة، والتعرف على مداخل التدويل، وأشكاله الحديثة التي تعمل الجامعات بموجبها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن تدويل التعليم العالي أحد مظاهر العولمة، وأهم أسس قيمة عمل الجامعات العالمية، وأشكال التدويل بدأت

بتنقل الطلاب، ثم تطور ليشمل أعضاء هيئة التدريس والموظفين؛ لاستيعاب تعدد الثقافات، ثم التعاون مع الهيئات الدولية؛ لتطوير المناهج وتحسين الجودة في الأداء، ثم الشراكات الاستراتيجية، وتبني النهج الشامل.

دراسة(Elspeth Jones&Hans de wit2021م): هدفت الدراسة إلى توضيح إمكانية عولمة تدويل التعليم العالي، وفهم أثر الخصائص التاريخية في تطور صور وأشكال التدويل في سياقات عالمية مختلفة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن التدويل أصبح ظاهرة عالمية تم تطويرها خارج التفاهمات التقليدية، الأمر الذي يصعب معه بناء استراتيجية تدويل معولمة بمعنى التجانس (سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا)، كما أن اتجاهات ونهج تدويل الجامعات على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي: انحصرت في النهج التنافسي، أو نهج تحمل المسؤولية الاجتماعية.

دراسة(Malcolm Tight2022م): هدفت الدراسة إلى معرفة القوى الفاعلة خارج إطار الاتجاه الأحادي الغربي، ودورها في تدويل التعليم العالي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتمثلت عينة الدراسة في مجموعة قصدية من المقالات الأكاديمية ذات الصلة، تم تحديدها عبر الباحث العلمي من تاريخ 2011-2021م الصادرة باللغة اللاتينية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها: أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة المتصدرة لاستقبال الطلاب الدوليين، تليها الصين، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وأستراليا، والهند، كما أن تدويل التعليم العالي خارج الغرب عن طريق الفروع، والوصول إلى الطلاب بدأ يتراجع وتزداد كلفته.

المحور الثاني: الدراسات التي تناولت التصنيفات العالمية للجامعات

أولًا: الدراسات العربية:

دراسة (سحر محمد علي محمد 2020م): هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الجامعات المصرية في ضوء معايير التصنيفات العالمية للجامعات من منظور نقدي،

واستخدمت الدراسة المنهج النقدي، والذي يعد أحد المناهج الكيفية، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: أن الجامعات المصرية تحتل مكانة متدنية بين تلك التصنيفات، كما أن هذه التصنيفات تعتمد على تصنيف ومقارنة جامعات مختلفة في كل شيء تقريبًا، بما في ذلك الموارد المالية والبشرية، وعدد ساعات العمل، وعدد العاملين ومؤهلاتهم، ونسبة المدرسين والباحثين إلى الطلبة إلى غير ذلك، وبالتالي فهي مقارنات غير صحيحة من وجهة نظر علمية بحثية، والتي تقتضي مقارنة أشياء أو مؤسسات علمية متماثلة في كل شيء، ولكن التصنيفات الحالية، تقارن جامعات غير قابلة للمقارنة.

دراسة(أحمد حسن الصغير 2021): هدفت الدراسة إلى الكشف عن أسباب تدني ترتيب الجامعات المصرية على قوائم التصنيفات العالمية للجامعات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة ونقد التصنيفات العالمية للجامعات، وتوصلت الدراسة إلى أنه من أهم الأسباب التي أدت إلى تدني ترتيب الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية للجامعات، تحيز التصنيفات العالمية إلى اللغة الانجليزية، وكذلك للدوريات والمجلات العلمية البريطانية والأمريكية والصادرة باللغة الانجليزية، كما أن التصنيفات العالمية للجامعات تلبي حاجات أولياء الأمور والطلاب في الغرب حيث تساعدهم على اختيار الجامعات المتميزة للدراسة بها، أما إلتحاق الطلاب بالجامعات المصرية يتم عن طريق التنسيق ومجموع الدرجات، وكذلك تدني أوضاع هيئة التدريس في الجامعات المصرية لدرجة أن مرتباتهم لا تكفي لسد احتياجاتهم الأساسية، وكذلك تركيز التصنيفات العالمية على البحث العلمي، والجامعات المصرية ليست جامعة بحثية إنما نشأة للتعليم وجاء البحث العلمي لاحقًا.

دراسة (رشا عبد القادر محمد المهدي 2022م): هدفت الدراسة إلى تقديم رؤية مقترحة لتحقيق الميزة التنافسية لجامعة القاهرة في ضوء التصنيفات العالمية للجامعات،

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، بالإضافة إلى أسلوب التحليل البيئي الرباعي (سوات) وتوصلت الدراسة إلى وضع رؤية مقترحة لتحقيق الميزة التنافسية لجامعة القاهرة في ضوء التصنيفات العالمية للجامعات من خلال تطوير وظائف الجامعة (التدريس – البحث– خدمة المجتمع)، واستخدام استراتيجيات تدريس جديدة تواكب التحول الرقمي، ودعم حرية البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس.

ثانيًا: الدراسات الأجنبية:

دراسة(Javier Vidal & Camino Ferreira2020م): هدفت الدراسة إلى فحص خصائص تصنيف الجامعات، وتحليل الاستراتيجيات التي اتخذتها الجامعات للارتقاء بتصنيفها، واستخدمت الدراسة طريقة تحليل المحتوى، وتوصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من الجدل حول معايير أنظمة التصنيف بالجامعات، إلا أن العديد من الجامعات تضع استراتيجيات تهدف إلى التكيف مع هذه المعايير والمؤشرات وتحسين موقفها. كما أشارت الدراسة إلى أن تصنيف الجامعات الدولية لا ينبغي أن يكون مصدرًا ذا صلة للمعلومات للنظر في جودة الجامعات لأن ذلك يمكن أن يكون له تأثير سلبي على تطوير السياسات المتوسطة والطويلة الأجل في التعليم العالي والجامعات نفسها، يجب أن تركز الجامعات على مهمتها ويجب أن تقدم معلومات صحيحة وموثوقة لجميع أصحاب المصلحة حول مستوى تحقيق أهدافهم.

دراسة (Edmund Adam 2021م): هدفت الدراسة إلى فحص حالة أربع جامعات بحثية كندية لتعرف كيفية استجابة قادتهم للتصنيفات العالمية للجامعات، واستخدمت الدراسة نهجًا متعدد الأساليب من خلال الاعتماد على ثلاثة استراتيجيات للبحث النوعي: (1) تحليل الوثائق، (2) إجراء مقابلة شبه منظمة مع (15) عضو من كبار المسؤولين في الجامعات المشاركة، (3) تحليل واقع ترتيب الجامعات في هذه التصنيفات، وتوصلت الدراسة إلى أنه نظرًا لتكثيف ميزة السمعة بواسطة التصنيفات، فإن الجامعات الأربع قيد التحليل ستغير الممارسات والعمليات والهياكل الإدارية

للحفاظ على مواقعها في التصنيف العالمي، بالإضافة إلى أن هناك ثلاثة مجالات رئيسية تؤثر فيها التصنيفات بشكل مباشر: القدرة التنافسية، والتعاون الدولي، والعلامات التجارية، بالإضافة إلى ذلك، تؤثر التصنيفات على المجالات الأخرى المترابطة مثل: السعي وراء السمعة، وتحديد المواقع الاستراتيجية، والمساءلة الداخلية.

دراسة (Tuukka Kaidesoja 2022م): هدفت الدراسة إلى تطوير إطار نظري لشرح تصنيفات الجامعات من خلال عرض التطور التاريخي لتصنيفات الجامعات، ووصف الآليات الاجتماعية التي اتخذتها الجامعات للتوافق مع تصنيفات الجامعات ووصف التحول في أنشطتها الأساسية في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى أن الطلاب، ووسائل الإعلام وصانعي السياسات، والإداريين وقادة الجامعات يميلون إلى الاعتماد على تصنيفات الجامعات عند صنع قراراتهم، من خلال استخدام المقاييس الكمية.

التعليق على الدراسات والبحوث السابقة:

من خلال عرض الدراسات والبحوث السابقة العربية والأجنبية يتضح لنا أنها ركزت على نقاط محددة سواء في مجال تدويل التعليم أو في التصنيفات العالمية، وذلك كما يلي:

الدراسات والبحوث السابقة يتفق معظمها على أهمية تدويل التعليم بالجامعات، ويتشابه البحث الحالي مع البحوث والدراسات السابقة في المنهج المستخدم وهو المنهج الوصفي التحليلي.

يختلف البحث الحالي مع البحوث والدراسات السابقة في الهدف حيث يهدف البحث الحالي إلى وضع استراتيجية مقترحة لتدويل التعليم الجامعي بجمهورية مصر العربية كمدخل لتحقيق متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات.

لقد ساهمت كافة البحوث والدراسات سالفة الذكر والتي تتعلق بالتدويل والتصنيفات العالمية للجامعات في تحديد المشكلة، حيث اهتمت العديد من الدراسات والبحوث

السابقة بتدويل التعليم للجامعات، وبعضها أهتم بالتصنيفات العالمية للجامعات وأيضًا ساهمت هذه الدراسات والبحوث في صقل هذه المفاهيم لدى الباحثة، وتعميق دورها في الجامعات المصرية من الناحية التطبيقية.

خطوات السير في البحث: يسير البحث الحالي وفقًا للخطوات التالية:

المبحث الأول: الأسس النظرية لتدويل التعليم الجامعي.

المبحث الثاني: الإطار الفكري والفلسفي للتصنيفات العالمية بالجامعات في الأدبيات التربوية المعاصرة .

المبحث الثالث: الجهود المبذولة لتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء الأدبيات التربوية والإدارية المعاصرة .

المبحث الرابع: الواقع الميداني للتدويل بالجامعات المصرية.

المبحث الخامس: مقترحات لتدويل التعليم الجامعي بجمهورية مصر العربية كمدخل لتحقيق متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات.

وفيما يلي عرض تفصيلي لهذة المباحث:

المبحث الأول: الأسس النظرية لتدويل التعليم الجامعي.

يقصد بتدويل التعليم الجامعي إضفاء البعد الدولي على المهام والوظائف التي تقوم بها الجامعة(أميمة حلمي مصطفى،2019م،479)، وتنمية البحث العلمي في القضايا الدولية العابرة للحدود، حيث يعمل تدويل التعليم الجامعي على زيادة التعاون بين الجامعات في مجال البحث العلمي المشترك، وتبادل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، بما يساعد في تقليص الفجوة المعرفية بين الجامعات، وتوفير برامج عالمية لتنمية قدرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وإتاحة الفرصة للطلاب للالتحاق ببرامج دراسية غير متوفرة في بلادهم لتحقيق التقارب الثقافي بين الأمم والشعوب(عائشة عبد التواب مغاوري،2016م،473). وبالتالي يمكن القول بأن التدويل هو أداة اصلاحية لتطوير مدخلات التعليم الجامعي للارتقاء بمخرجاته

التعليمية والبحثية، وذلك عن طريق الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في تطوير أدوات التعليم والبحث العلمي وبما يتماشى مع متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات، وتعزيز إنتاج المعرفة والاستفادة من شبكة العلاقات الدولية بين الجامعات لتحسين القدرة التنافسية للجامعة.

أهداف تدويل التعليم الجامعي: تتعدد أهداف تدويل التعليم الجامعي ومن أهمها ما يلي:(عائشة عبد الفتاح مغاوري،2016م،350):

تشجيع الحراك الأكاديمي الدولي لكل من الطلاب والمعلمين والباحثين، وكذلك المؤسسات التعليمية بحيث تتحرك وتتكيف مع التطورات الجديدة والمتغيرة.

مواجهة متطلبات العصر وتحدياته المختلفة ومواجهة متطلبات العولمة عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات الجديدة.

تحقيق التميز والريادة والقدرة على المنافسة لمؤسسات التعليم الجامعي المصري بما يتناسب مع إمكانات وثقافة المجتمع المصري والمحافظة على ثقافته وهويته.

الحد من مخاطر هجرة الكفاءات والعقول البشرية، وتحقيق التقارب الثقافي بين الأمم والشعوب وتأصيل الهوية القومية.

التوسع في البعد الدولي بالتعليم الجامعي والعالي من خلال الاستجابة العملية لاحتياجات التوظيف الكامل للإمكانات المقدمة لتفعيل التعاون الدولي بين الجامعات مع تحديد اتجاه واضح لهذا التعاون.

أهمية تدويل التعليم الجامعي: تتعدد أهمية تدويل التعليم الجامعي ومن أهمها ما يلي(Jibeen, Khan,2015,197):

- يعمل التدويل على الاستجابة للمتطلبات المحلية والدولية، والتعرف على التحديات التي تواجه النظم التعليمية والتنبؤ بالمتطلبات المستقبلية.

- الاستفادة من توليد المهارات النوعية، وتوسيع حيز المجتمع الأكاديمي، وإنتاج قوى بشرية ماهرة تتمتع بالتعددية الثقافية ومهارات القرن الواحد والعشرين Henard,

(Diamond,Roseveare,2012,9).فتدويل التعليم الجامعي وسيلة لتحقيق الجودة وزيادة القدرة التنافسية.

– العمل على فتح قنوات التواصل والحوار مع المجتمع الدولي، وسد الفجوة التي تفصل بين الجامعات علميًا وتقنيًا، وتفعيل سبل التعاون بما يحقق الارتقاء بالسمعة الأكاديمية للجامعة.

مبررات تدويل التعليم الجامعي: يوجد العديد من المبررات التي دفعت الجامعات إلى تبني التدويل في سياساتها، وخططها الاستراتيجية أهمها: (Hans de Wit,2015,15):

–المبررات الأكاديمية، وتعني إضفاء البعد الدولي على أنشطة التعليم الجامعي والبحث العلمي، وتوسيع نطاق الآفاق الأكاديمية المتاحة للتطوير والتحديث وتتمثل في: (زيادة أعداد الطلبة الدوليين، وتحسين جودة التعليم الجامعي، وتعزيز مكانة المؤسسة في التصنيف، ومقدار إنتاج المعرفة).

–المبررات الاقتصادية، وتعني مواكبة النمو الاقتصادي، والتوجه نحو المنافسة عالميًا، والاستجابة لضغوط سوق العمل وتتمثل في: (إسهام مؤسسات التعليم الجامعي في التنمية الوطنية والإقليمية).

– المبررات السياسية، فتعني: ضغوط السياسة الخارجية، والحفاظ على الأمن القومي للدولة، والارتقاء بقيمة السلام المتبادل بين البشر من مختلف الثقافات، وتتعلق بالدبلوماسية العامة، وإضفاء طابع الديمقراطية، والتنمية الدولية.

–المبررات الاجتماعية والثقافية، وتعني دعم وتطوير الهوية الثقافية الوطنية، وتنمية قيم المواطنة، ودفع عجلة التنمية الاجتماعية والمجتمعية المستدامة، في العديد من مؤسسات التعليم الجامعي من خلال مبادرات التدويل في الداخل والخارج، بما يتسق مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030م.

مجالات تدويل التعليم الجامعي: للتدويل الجامعي عدة مجالات منها ما يلي (Kavasakalis, Gkiza,2022,61):

-التدويل الخارجي: ويسمى الحراك الأكاديمي لمنتسبي الجامعة، وتقديم برامج مشتركة مع المؤسسات العابرة للحدود، والذي يتيح فرص الحصول على الدرجات العلمية من الجامعات الأخرى خارج حدود الدولة.

-التدويل الداخلي: وهو يعني في مجمله تطوير البرامج الدراسية في ضوء المعايير الدولية، واستقطاب أعضاء هيئة تدريس من الخارج، لتحسين مستوى المخرجات الجامعية التعليمية والبحثية بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل الدولي.

-الشراكات: وهي تشير إلى أوجه التعاون بين الجامعة ومختلف المؤسسات في الخارج، من أجل تبادل الخبرات وبناء المهارات والقدرات المتطورة.

وعليه يمكن القول بأن تدويل التعليم الجامعي من أهم الاتجاهات الحديثة التي تسعى إليها الكثير من الجامعات لتحقيق التقدم في التصنيفات العالمية والإرتقاء بالسمعة الأكاديمية للجامعة وتحقيق الشراكات على المستوى الدولي، بما يسهم في تحول المخرجات الجامعية من الإطار المحلي إلى الإطار العالمي.

أسس وركائز تدويل التعليم الجامعي: تتوقف عملية تدويل التعليم الجامعي على عدة مقومات أو ركائز أساسية لابد من توفرها لدى مؤسسات التعليم الجامعي لتزداد قدرتها التنافسية ومن أهمها ما يلي:

1-إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتدويل التعليم الجامعي: تتعدد المداخل الاستراتيجية التي يمكن الاعتماد عليها في عملية تدويل التعليم الجامعي، ولكي تتحقق الجودة والتنافسية في التعليم الجامعي لابد من توظيف آليات للتقويم، تقوم على المساءلة والمحاسبية، والتي تعد من الأساليب المهمة في تحديد مستوى الأداء العام للمؤسسة التعليمية ومدى قدرتها على الالتزام بتحقيق معايير الجودة، ومن ثم القدرة على التدويل (عبد الباسط محمد دياب،2010م،1320).

2-بناء وتطوير القدرة المؤسسية على التدويل: يتطلب التدويل بناء ثقافة داعمة للقائمين على مؤسسات التعليم الجامعي، وكذلك أعضاء هيئة التدريس، لتشجيعهم وتحفيزهم على المشاركة في مشروعات التدويل وصوره المختلفة وهذا يتطلب التدريب على وضع خطط واستراتيجيات للتدويل قائمة على المنهجية العلمية.

3-توفير التمويل والاستثمارات اللازمة: تتطلب عملية تدويل التعليم الجامعي وانتشاره دوليًا توفير التمويل اللازم والاستثمارات الكافية لتعزيز الإمكانات المتاحة للتعليم العالي، وذلك يفرض على الدولة زيادة ميزانية التعليم العالي، والبحث العلمي.

4-التعددية الثقافية:التعليم متعدد الثقافات يُعد من ملامح التعليم الدولي، حيث يعد اكتساب الطلاب للغات الأجنبية مقوم هام من مقومات التدويل باعتبار أن اللغات الأجنبية تساعد على الانطلاق نحو التعليم الدولي وأساس الابتعاث للخارج للحصول على الدرجات العلمية والتبادل العلمي.

5-تكنولوجيا المعلومات: يتطلب تدويل التعليم الجامعي تفعيل الإفادة من تكنولوجيا المعلومات في تطوير البرامج التعليمية وأساليب تدريسها، وفي تكوين شبكات تعليمية وبحثية، وإقامة روابط وطنية وإقليمية ودولية بينها، والاهتمام بالتعليم عن بعد، وإقامة الجامعات الافتراضية وغيرها من صور إدماج هذه التكنولوجيا في دعم تدويل مؤسسات التعليم العالي (ناجي عبد الوهاب، علي عبد الرؤوف،2012م،218).

متطلبات تدويل التعليم الجامعي: توجد عدة متطلبات لتدويل التعليم الجامعي أهمها:

التعاون الأكاديمي الدولي: التعاون الدولي أصبح ركيزة أساسية للتنظيم الدولي المعاصر الذي يلزم الدول في إطار المجتمع الدولي المنظم بوجوب التعاون فيما بينها سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي من خلال الهيئات والمنظمات الدولية بكافة أنواعها(ممدوح شوقي، 1997م،45).

حراك الطلاب على المستوى الدولي Student mobility: لعل من المتطلبات الأساسية لتدويل مؤسسات التعليم العالي، هي قدرة هذه المؤسسات على المنافسة

الدولية لتسجيل أكبر عدد من الطلاب الوافدين، حيث إن الشكل الأكثر معرفة للتدويل هو بالطبع زيادة حراك الطلاب الذين يدرسون بالخارج، فسفر الطلاب يعد ظاهرة قديمة جدًا، وهناك مناطق بعينها من العالم لديها خبرة كبيرة في هذا المجال كمعظم الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية. حيث يتم حراك الطلاب على المستوى الدولي عن طريق عقد اتفاقيات تعاونية دولية ثنائية أو متعددة الأطراف بين مجموعة من الجامعات، تعطي للطالب حرية التنقل بين هذه الجامعات للدراسة(Van Damme, Dirk،2001م،418).

حراك اعضاء هيئة التدريس على المستوى الدولي Teaching staff mobility : يتم حركية أعضاء هيئة التدريس عن طريق إبرام اتفاقيات تعاونية بين جامعات دولية تعطي الحق لكل طرف في الاستعانة بأعضاء هيئة التدريس من الطرف الآخر لإنشاء برامج تعليمية جديدة، أو تأهيل برامجها الحالية(European Commission,2003,13).

إنشاء فروع للجامعات في الخارج Branch campuses : أصبحت ظاهرة تفرع الجامعات على مستوى العالم ظاهرة مألوفة، وتكاثرت أعداد هذه الفروع في السنوات الأخيرة، ويتطلب إنشاء فروع للجامعات إقامة منشآت تعليمية عالمية، حيث إن من متطلبات التدويل والتي ظهرت في الفترة الأخيرة إقامة منشآت نوعية عالمية للتعليم العالي عالية المستوى، قادرة على الإستثمار الفعال في رأس المال البشري وعلى منافسة مؤسسات التعليم العالي العريقة في العالم(بن وايلدفسكي، 2010م،7).

المبحث الثاني: الإطار الفكري والفلسفي للتصنيفات العالمية بالجامعات

يتناول المحور الحالي الأسس النظرية والفكرية للتصنيفات العالمية بالجامعات المصرية من خلال محورين وذلك كالتالي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتصنيفات العالمية للجامعات: لقد حظي مفهوم التصنيفات العالمية للجامعات على اهتمام العديد من العلماء والباحثين في مجال

التعليم الجامعي والعالي بين مؤيد ومعارض، ومن ثم فقد تعددت الآراء ووجهات النظر حول هذا المفهوم، حيث يعرف التصنيف في إطار التعليم الجامعي بأنه الدرجة الكلية التي تحصل عليها الجامعة في أحد التصنيفات العالمية للجامعات، من خلال جمع المعايير والمؤشرات المختلفة، وتخضع لعمليات حسابية، وتطبيق أوزان معينة، ومن ثم تستخرج النتيجة الكلية للجامعة المعنية، ويتم تحديد ترتيبها من بين عدد الجامعات المتقدمة للحصول على مركز ما، وفق أحد هذه المقاييس والتصنيفات العالمية(محمد عوض البربري،2015م،9).

أهداف التصنيفات العالمية للجامعات: يعكس الاهتمام المتزايد بتصنيف الجامعات، الاعتراف العام بأن المعرفة هي قاطرة النمو الاقتصادي والتنافسية العالمية(محمد عبد الرازق إبراهيم،2013م،96)، ويسعى تصنيف الجامعات عالمًا إلى تحقيق عدة أهداف، تتمثل فيما يلي(Wang, Q.,Y. Cheng, and N.C Liu,2012,2):

استقطاب الطلبة وأعضاء هيئة التدريس للإلتحاق بالجامعات، تشجيع الجامعات على التطوير المستمر، وتحسين التنافس الإيجابي بين الجامعات.

مساعدة أصحاب المصلحة الرئيسيين (الطلاب وأولياء الأمور، والصناعة، والمؤسسات الإعلامية، ...ألخ) في اختيار المؤسسات التي تناسب خصائصهم(Nemanja Lukic, & Pere Tumbas,2019,43).

زيادة الأداء البحثي للجامعات في مختلف المجالات العلمية من خلال المشاركة في المشاريع البحثية الدولية، وجذب طلاب الدكتوراه والبحوث (Isidro F. Aguillo And Others,2010,244).

أهمية التصنيفات العالمية للجامعات: أصبح التصنيف عملية ذات أهمية عالية للمستفيدين من نتائجه، حيث يؤثر على عملية التدويل الأكاديمية، كما ثبت أن التصنيف يعزز المنافسة الدولية بين الجامعات من أجل ايجاد بيئة تعليمية جاذبة

متعددة الثقافات، بالإضافة إلى ذلك فإن أهمية التصنيفات العالمية للجامعات تتلخص فيما يلي:

تساعد على تحسين القدرة التنافسية للجامعات، وذلك من خلال تحديد موقعها من ترتيب الجامعات في المحيطين الاقليمي والعالمي، وبيان ما الذي تحقق، وما الذي لم يتحقق حتى تصل إلى مصاف الريادية.

تساعد على نشر ثقافة العالمية لمؤسسات التعليم الجامعي على اختلاف مستوياتهم (أساتذة، طلاب، رؤساء أقسام، عمداء كليات، إداريين) وجعلها هدفًا استراتيجيًا لتحقيق الريادة العالمية.

تعمل على دعم وتفعيل عمليات الترويج والتسويق لمخرجات البحث العلمي: لمختلف مؤسسات التعليم الجامعي محليًا ودوليًا.(أحمد ثابت هلال،47،2015).

تؤثر نتائجها على السمعة الأكاديمية للجامعة، وعلى مدى قدرتها على استقطاب الطلبة(إيمان حمدي محمد عمار،2014م،919).

أشهر التصنيفات العالمية للجامعات ومعاييرها: تتمثل أشهر التصنيفات العالمية للجامعات فيما يلي:

" تصنيف شنغهاي Shanghai Ranking

النشأة: يعد هذا التصنيف أكثر التصنيفات انتشارًا وقبولًا في الأوساط الأكاديمية، وتم إطلاقه من قبل مركز الجامعات العالمية The Center for World- Class Universities (CWCU)، ومعهد التعليم العالي The Institute of Higher Education بجامعة جياو تونغ شنغهاي Shanghai Jiao Tong بالصين في عام 2003م، ومنذ عام 2009م تم نشره من قبل مركز تصنيف شنغهاي للاستشارات Shanghai Ranking Consultancy(William Yat Wai Lo,2014,52).

الهدف من التصنيف: يهدف تصنيف شنغهاي إلى مقارنة الجامعات الصينية بالجامعات العالمية ومعرفة أوجه القصور بينهما، لذا حاولت الصين تصنيف الجامعات البحثية العالمية وفقًا للأداء الأكاديمي والبحثي، وقررت نشر تصنيفها على الإنترنت في عام 2003 كتصنيف أكاديمي للجامعات العالمية(Adnan Badran & Serene Badran,2019,182).

ج- المعايير المستخدمة ومؤشرات التصنيف : يستند هذا التصنيف على معايير موضوعية جعلته مرجعًا تتنافس الجامعات العالمية على أن تحتل موقعًا بارزًا فيه، وتشير إليه كأحد أهم التصنيفات العالمية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي وهذه المعايير هي: جودة التعليم (10%)، جودة أعضاء هيئة التدريس (40%)، مخرجات البحث العلمي(40%)، حجم الجامعة(10%) (Nian Cai Liu & Ying Cheng,2012,132) ، ويتم تصنيف أكثر من 2000جامعة بالفعل، ويتم نشر أفضل 1000 جامعة سنويًا(Shanghai Ranking,2023http://WWW.shanghairanking.com/methodology/arwu/).ويستخم ARWU ستة مؤشرات موضوعية موزعة على أربعة معايير لتصنيف جامعات العالم، يمكن التعبير عنها في الجدول التالي: (Shanghai Ranking,2023)

جدول (1) معايير ومؤشرات تصنيف شنغهاي لتصنيف جامعات العالم

المعيار	المؤشرات	الرمز أو الكود	الوزن النسبي
جودة التعليم Quality of Education	خريجو المؤسسة الحائزين على جوائز نوبل وميداليات فليدز	Alumni	10%
جودة أعضاء هيئة التدريس Quality of	أعضاء هيئة التدريس الحائزين على جوائز نوبل وميداليات فليدز	Award	20%
	الباحثون الأكثر استشهاد في 21 تخصصًا	Hici	20%

Faculty	علميًا		
مخرجات البحوث Research Output	المقالات المنشورة في مجلتي الطبيعة والعلوم	N&S	20%
	المقالات المفهرسة في فهرس الاقتباس العلمي الموسع Science Citation Index– Expanded(SCIE)، وفهرس استشهاد العلوم الاجتماعية Social Scienc Citation Index (SSCI)	PUB	20%
نصيب الفرد من الأداء Per Capita Performance	نصيب الفرد من الأداء الأكاديمي للمؤسسة	PCP	10%
المجموع			%100

يتضح من الجدول السابق أن هذا التصنيف يركز على قياس الأداء البحثي للجامعات، ويظهر ذلك واضحًا من خلال تخصيصه نسبة (60%) من الدرجة الكلية لتصنيف المنشورات والاستشهادات، و30% للفائزين بجائزة نوبل، وميداليات فيلدز للرياضيات، كما يتضح أيضًا وجود ترجيح غير متناسب ومتوازن بين المؤشرات والأوزان المخصصة لها حيث يخصص فقط 10% لنصيب الفرد من الأداء الأكاديمي، 10% للخريجيين الحاصلين على جائزة نوبل وميداليات فيلدز، كما أن هذا التصنيف يستخدم مؤشر الخريجيين لقياس جودة التعليم والتدريس، ولكن ليس بالضرورة أن الجامعات والمؤسسات التي بها عدد من الخريجيين الفائزين بجوائز نوبل وميداليات فيلدز دليل على جودة التدريس بها.

" تصنيف التايمز "The Times Higher"

النشأة: يعد هذا التصنيف من أكثر التصنيفات العالمية شهرة، وتقدم تصنيفات التايمز للجامعات العالمية في التعليم العالي The Times Higher Education World University Rankings التي تأسست في عام 2004م، القائمة النهائية لأفضل

الجامعات في العالم مع التركيز على وظيفة البحث بشكل أساسي (The World University Rankings,2024، William Yat Wai Lo,55).

الهدف من التصنيف: يهدف التصنيف إلى رفع مستوى المعايير العالمية للتعليم العالي والحصول على معلومات عن برنامج الدراسة في مختلف الجامعات، وخاصة في تخصصات العلوم والتقنية، والتعريف بالجامعات المميزة والتي تحتل مواقع متقدمة على خريطة التعليم العالي.

المعايير المستخدمة ومؤشرات التصنيف: يستند تصنيف التايمز العالمي على المعايير التالية: التدريس وبيئة التعلم (30%)، البحث العلمي (30%)، الاستشهادات: التأثير البحثي (30%)، السمعة الدولية(7.5%)،الدخل من الصناعة والابتكار(2.5%)، ويعتبر تصنيف التايمز هو التصنيف الوحيد الذي يهتم بتقييم الجامعات كثيفة البحث في جميع مهامها الأساسية (التدريس، البحث، ونقل المعرفة، والتوقعات الدولية)(محمود السيد عباس،2021م،362)، ويشمل تصنيف التايمز للجامعات العالمية في التعليم العالي أكثر من 1600مؤسسة، ويهتم فريق خبراء التصنيف بتقييم الجامعات مقابل 13 مؤشر موزعة على خمسة معايير، وذلك كما يلي (The World University Rankings,2024):

جدول (2) معايير ومؤشرات تصنيف التايمز للجامعات العالمية في التعليم العالي:

المعايير	المؤشرات		الوزن النسبي
التدريس (بيئة التعليم) The Teaching Learning Environment	مسح السمعة	%15	%30
	– نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب.	%4.5	
	– نسبة شهادات الدكتوراه إلى البكالوريوس.	%2.25	
	عدد شهادات الدكتوراه الممنوحة نسبة	%6	

	إلى أعضاء هيئة التدريس.		
	الدخل المؤسسي	%2.25	
البحث (الحجم والدخل والسمعة) Research (Volume, Income and reputation)	مسح السمعة.	%18	%30
	الدخل البحثي.	%6	
	إنتاجية البحث	%6	
الاستشهادات Citations (تأثير البحث)research Influence	يبحث مؤشر تأثير البحث في دور الجامعات في نشر المعرفة والأفكار الجديدة.		%30
النظرة الدولية (طاقم عمل، طلاب، أبحاث) International outlook (Staff, Students, research)	نسبة الطلاب الدوليين	%2.5	%7.5
	نسبة أعضاء هيئة التدريس الدوليين.	%2.5	
	التعاون الدولي	%2.5	
دخل الصناعة (نقل المعرفة): Industry Income (Knowledge transfer	يقيس قدرة الجامعة على مساعدة الصناعة في الابتكارات والاختراعات والاستشارات		%2.5
الإجمالي			%100

يتضح من الجدول السابق لمعايير ومؤشرات تصنيف التايمز أنه التصنيف الأكثر شمولاً لقياس أداء الجامعات، حيث أعتمد في تقييمه للجامعات على مجموعة من المعايير التي تغطي جميع وظائف الجامعة من حيث التدريس بنسبة 30%، والبحث العلمي بنسبة 60%، وخدمة المجتمع المحلي بنسبة 2.5%، والحضور الدولي بنسبة 7.5%، وبذلك يساهم في إعطاء نظرة شاملة عن أداء الجامعة.

3-تصنيف كيو إس للجامعات العالمية: QS World University Rankings (QS)

النشأة:هو عبارة عن تصنيف سنوي يصدر من قبل شركة كواكواريلي سيموندس Quacquarelli Symonds (QS) البريطانية التي تأسست منذ عام 1990م، وهي مؤسسة تعليمية مهنية مقرها الرئيسي في لندن، ولها فروع في (باريس، سنغافورة، شنغهاي، وبوستون، واشنطن) وتعني هذه الشركة بشئون التعليم العالي، والتصنيف العالمي للجامعات.(سماح محمد سيد،2018م،89-90).

المعايير المستخدمة ومؤشرات التصنيف: تضم تصنيفات QS World University Rankings أكثر من 1400 جامعة من جميع أنحاء العالم، ويتم تقييم المؤسسات عبر ست مؤشرات لقياس أداء الجامعة بشكل فعال، كما يوضحها الجدول التالي(QS Top Universities,2024 https://www.topuniversities.com/qs-world-university-rankings/methodology2024)

جدول (3) مؤشرات تصنيف كيو إس للجامعات العالمية:

المؤشر	الوزن النسبي
السمعة الأكاديمية: Academic reputation	%40
سمعة صاحب العمل:Employer reputation	%10
نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب: Faculty/ Student Ratio	%20
عدد الاقتباسات نسبة إلى أعضاء هيئة التدريس: Citations per faculty	%20
نسبة أعضاء هيئة التدريس الدوليين: International faculty ratio	%5
نسبة الطلاب الدوليين:International Student ratio	%5
الإجمالي	%100

يتضح من الجدول السابق أن تصنيف كيو إس يخصص نصف الأوزان النسبية للمؤشرات المستخدمة في تقييم الجامعات إلى استبيان السمعة سواء السمعة

الأكاديمية أو سمعة صاحب العمل، مما يشوب نتائج هذا التصنيف بالذاتية والتحيز والبعد عن الموضوعية في كثير من الأحيان.

تصنيف الويبومتريكس للجامعات "Webometrics Ranking Web of Universities"

النشأة: تصنيف الويبومتريكس هو تصنيف عالمي استرالي مجاني للمؤسسات والزائرين، وهو يمثل دليل مراجعة للتعليم العالي والدولي للجامعات والكليات المعتمدة في العالم، ويهتم بقياس مدى شهرة المواقع الإلكترونية للجامعات التي نالت الاعتراف أو الاعتماد الأكاديمي من منظمات أو هيئات دولية، ويعلن هذا التصنيف دوريًا كل ستة أشهر منذ إنشائه في مايو عام2005م، ووضع منهجية محددة من أجل تقديم أفضل النتائج (حالد صلاح محمود، 2014م،236).

الهدف من التصنيف: يهدف هذا التصنيف إلى الترويج للنشر على الويب، وتعزيز الوجود الأكاديمي على شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى دعم الوصول الإلكتروني إلى المنشورات العلمية، والمواد الأكاديمية الأخرى.

(Ranking Web of Universities,2024, http://www.webometrics.info/en/About_Us)

ج- المعايير المستخدمة ومؤشرات التصنيف: يشترط لاعتماد أي جامعة أو أي مركز أو معهد ضمن هذا التصنيف أن يكون لها موقع إليكتروني، ويستخدم كل من مؤشرات الويب والمؤشرات الببليومترية (الخاصة بالبحث)، ويستخدم تصنيف الويبومتريكس وفقًا لإصدار يناير2024م ثلاثة معايير لتصنيف مؤسسات التعليم العالي وذلك كالآتي: (Ranking Web of Universities,2024, http://www.webometrics.info/en/About_Us).

جدول (4) معايير تصنيف الويب للجامعات

المعايير	المؤشرات	المصدر	الوزن النسبي
الحضور PRESENCE أو تشارك المعرفة العامة Public Knowledge Shared	متوقف حاليًا		
الرؤية VISIBILIT (تأثير محتويات الويب Web Contents(Impact).	عدد الروابط الخارجية (الشبكات الفرعية) التي ترتبط بصفحات الويب الخاصة بالجامعة. أي التي لها رابط على موقع الجامعة ويقاس ذلك من خلال عدد مرات الرجوع لهذه الروابط من قبل الأطراف المختلفة.	Ahrefs Majestic	%50
الشفافية أو الانفتاح Transparency or Openness(الباحثين الأكثر استشهادًا Top cited researchers	عدد الاقتباسات من أفضل 210 مؤلف.	Google Scholar profiles	10%
التفوق EXCELLENCE (أهم الأوراق التي تم الاستشهاد بها Top cited papers	عدد الأوراق البحثية الأكثر استشهادًا خلال فترة الخمس سنوات السابقة للتصنيف 2017 -2022	Scimago	40%
المجموع			%100

من خلال الجدول السابق لمعايير ومؤشرات تصنيف الويبومتريكس يتضح أن هذا التصنيف يعتمد في قياس أداء الجامعة على الموقع الإليكتروني للجامعة من

خلال مجموعة من المؤشرات الكمية التي تمثل نسبة 50% من الأوزان لمخرجات الجامعة العلمية، وهذه المؤشرات ليست كافية للحكم على الجامعة، فكثرة الأوراق العلمية المنشورة لا تعني بالضرورة جودتها، فقد تلجأ العديد من الجامعات إلى تكثيف النشر عبر موقعها الإليكتروني دون مراعاة لجودة المادة العلمية المنشورة، وبالتالي فإن هذا التصنيف يعكس واقع الأداء التعليمي للجامعة، فالجامعات التي تحصل على مراكز متقدمة في هذا التصنيف لا تعني أنها تتميز بأداء تعليمي متميز، وإنما يعني أن لها قدرة على التسويق لذاتها عبر موقع إليكتروني متميز وقوي، مما يقلل من شفافية ومصداقية هذا التصنيف.

متطلبات التصنيفات العالمية اللازمة لتحقيق تدويل التعليم الجامعي:

لكي تتمكن الجامعات المصرية من تحقيق رسالتها التعليمية والمجتمعية لابد من تطوير الآداء المؤسسي الذي يمكنها من السبق الجامعي، ولا يتم تحقيق ذلك الإ من خلال توفير متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات المصرية.

أولًا: المتطلبات الاقتصادية: تؤدي الجامعات المصرية دورًا مهمًا في الدفع بعجلة الاقتصاد الوطني من خلال الأبحاث العلمية، ومراكز البحث العلمي، وتحسين الأداء الجامعي، مما يؤدي إلى زيادة دورها في البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي المنوط بالدولة، ومن أهم هذه المتطلبات ما يلي:

الإنفاق على الجامعات المصرية: تتعدد مصادر الإنفاق على الجامعات المصرية ، فهناك مصادر حكومية، ومصادر ذاتية.

الإنفاق الحكومي: نصت المادة رقم (21) بأن تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم الجامعي لا تقل عن 2% من الناتج القومي تتصاعد تدريجيًا حتى تتفق مع المعدلات العالمية (دستور جمهورية مصر العربية، 2014م،12).

كما يعد الإنفاق الحكومي هو المصدر الرئيسي لتمويل مختلف الأنشطة الخاصة بالتعليم الجامعي في مصر على خلاف التعليم العالي الخاص، الذي لا تخصص له

الدولة أي إنفاق حكومي- وبجانب الإنفاق على دراسات الماجستير والدكتوراة، وتمويل البعثات الخارجية، وتسهم الدولة في الإنفاق على التعليم العالي من خلال الإنفاق على الجامعات الحكومية بنسبة تتراوح من 85%- 90%، ويترك للجامعات الحكومية توفير بقية النسبة من ذاتها(نور الدين الدقي،2015م،23-24).

على الرغم من وجود زيادة في نسبة الإنفاق الحكومي على مؤسسات التعليم العالي ومنها الجامعات المصرية إلا أنها لم تصل إلى المعدلات العالمية، فقد وصلت معدل الإنفاق في كندا إلى 2.7%، وكوريا الشمالية 2.6% وفلندا 1.9%، وإسرائيل 1.7، وهولندا1.6%(استراتيجية الحكومة لتطوير التعليم العالي في مصر،2015-2020،52). ولذلك يحتم على الجامعات المصرية ضرورة تميز مؤسساتها للعمل والبحث عن توفير مزيد من البدائل لتوفير التمويل اللازم، لسرعة تنفيذ ما جاء به الدستور المصري بشأن زيادة المخصصات المالية للإنفاق الحكومي وكذلك تلبيه متطلبيات التصنيفات العالمية للجامعات.

الإنفاق الذاتي: يشير الواقع أن الأعداد الخاص بالتعليم العالي ومنها الجامعات المصرية في الموازنة العامة للدولة أقل بكثير مما هو مطلوب للوفاء باحتياجات العملية التعليمية، ويرجع ذلك للقصور في الإنفاق الحكومي للجامعات المصرية وإلى عجز الموازنة العامة، وارتفاع تكلفة العملية التعليمية من ناحية أخرى، وإلى جانب الأعداد المتزايدة على الطلب الاجتماعي للتعليم الجامعي، وإلى جانب الفجوة الحقيقية ومتطلبات سوق العمل المحلي ومخرجات الجامعات المصرية.

وبجانب عجز الموارد المالية وعدم كفاءتها في الإنفاق على مؤسسات الجامعات المصرية، وضعف مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في عمل استثمارات في مؤسساتها (جمال الدهشان،2016م،10-12) هناك مصادر أخرى يمكن أن تساهم في زيادة الدخل الذاتي للجامعات المصرية ومنها تبني مداخل وأساليب جديدة لربط الجامعات المصرية ومراكز البحوث بالقطاع الصناعي، مثل تجربة اللقاءات الدورية

في كندا بين القطاعات الصناعية والجامعات لترتيب مشروعات مشتركة، وتفعيل دور وحدات التسويق في الجامعات ومكاتب نقل وتسويق التكنولوجيا لتسويق الأبحاث التطبيقية، والتصميم والتطوير، والمواد الجديدة وتطبيقاتها(هدى النمر،2018م،136).

البحث العلمي: يعد البحث العلمي أحد المعايير الأساسية للتقدم والارتقاء الأكاديمي، لأن البحث العلمي هو أحد محاور تحقيق الميزة التنافسية، لدى مؤسسات التعليم الجامعي، ويتوفر مؤشرات تساعد على تحقيق التميز في البحث العلمي، ومنها توافر أجواء البحث العلمي وتشجيع أعضاء هيئة التدريس على تنفيذ البحوث العلمية ذات الصلة بحاجات المجتمع، ووجود أولوية للأبحاث الميدانية ذات المردود المادي والاقتصادي لمؤسسات المجتمع، وإسهام الإنتاج البحثي في خدمة قطاعات الإنتاج المختلفة(أحمد نصحي أنيس،2017م،139)، كما أشارت الدراسات إلى تدني القدرة التنافسية للجامعات المصرية عالميًا من خلال تدني البحث العلمي باعتباره أحد العوامل الهامة المسئولة عن تقديم الجامعات المصرية في مقياس القدرة التنافسية (أحمد محمد أحمد محمد،2014م،446).

النشر الدولي: أشار تقرير البنك الدولي إلى تدني عدد الأبحاث المنشورة عالميًا في الجامعات المصرية قياسًا بالدول الأخرى، وأن عدد الأبحاث المنشورة في مصر 164 بحثًا لكل مليون فرد، مقابل 1216 بحثًا لكل مليون في إيطاليا، 1362 بحثًا لكل مليون في فرنسا، 1578 بحثًا لكل مليون في هولندا، 1605 بحثًا لكل مليون في بريطانيا، 1645 بحثًا لكل مليون في سويسرا، 1738 بحثًا لكل مليون في السويد، كما أن الجامعات المصرية تركز على الأبحاث الإنسانية مع إهمال الأبحاث في العلوم الطبيعية والتطبيقية والتكنولوجية(The World Bank,Devolopment,2014,5-12).

وجدير بالذكر أن عدد الأبحاث المنشورة قد تطور إلى حوالي 23.597 بحث علمي منشور عام 2018/ 2019م وبلغ عدد براءات الاختراع الممنوحة نحو 690، وبلغ عدد الباحثين حوالي 138.5 ألف باحث، وقد زادت نسبة التعاون الدولي في الأبحاث المشتركة مع دول العالم إلى 52.3%، كما زاد مؤشر الابتكار لمصر من المراكز 95 عالميًا في عام 2018م إلى المركز 92 عالميًا في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2019م، كما احتلت مصر المركز 29عالميًا في النشر العلمي في الناتو تكنولوجي، والمركز 11 عالميًا في مجال تحلية المياة (حصاد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي،2019م،3)، وعلى الرغم من زيادة عدد الأبحاث المنشورة سنويًا، الإ أن واقع عدد الأبحاث المنشورة والنشاط البحثي بصفة عامة لا يزال منخفضًا خاصة عند مقارنته بالنسب والأرقام العالمية(بشرى إسماعيل أرنوط،2020م،20-21).

ثانيًا: المتطلبات البيئية: لكي تسهم الجامعات المصرية بوظائفها المنوط بها، وأدوارها التي تلبي احتياجات المجتمع، وتحقيق أهدافه وطموحاته التنموية لابد أن تخضع بيئتها الجامعية إلى تخطيط فعال يسهم في إيجاد الحلول العلمية للمشكلات التي تعاني منها بيئة الجامعات المصرية، وزيادة الكفاءة الداخلية لبيئة الجامعات المصرية، وتحسين مخرجاتها كما وكيفًا، والتنبؤ باحتياجات المجتمع المستقبلية، والعمل على تلبيتها وتحقيق تميزها المؤسسي، وتسخير الطاقات والإمكانات لتحقيق متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات.

الإدارة الجامعية والتنظيمية: إن نجاح المؤسسة الجامعية وتميزها يتوقف على وجود هيكل إداري وتنظيمي مناسب، يتلائم مع حاجات المؤسسة، ومسايرًا للتقدم، والتغيرات الجديدة المستمرة، فالتميز المؤسسي للمؤسسات الجامعية لا يحدث ارتجالي، بل يحدث من خلال الترابط والتشابك بين أفراد بناء المنظومة الجامعية وعملياتها

المتطورة والمستمرة. لكن الواقع يشير إلى أن القيادة الجامعية والتنظيمية في الجامعات المصرية تعاني كثيرًا من المشكلات والمعوقات ومنها ما يلي:

غياب الرؤية والفلسفة الواضحة للعمل الإداري الأمر الذي يترتب عليه ضياع جهود التطوير والتحديث التي تسير ببطء، وأقل مما هو مطلوب لتحقيق متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات.

غياب الفكر الاستراتيجي المبدع، وندرة القيادات الجامعية القادرة على صنع التميز المؤسسي المنشود، وضعف إعداد الكفاءة الجامعية القادرة على التعامل مع التطورات التي يشهدها المجتمع والعالم المعاصر لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل(مجدي عبد الرحمن عبد الله،2019م،197).

ضعف استقلالية الجامعات المصرية، ووقوعها تحت وطأة الرقابة المباشرة للسلطة المركزية، ويحول ذلك دون مبادرات التطوير في البيئة الجامعية الداخلية (السيد عبد المنعم متولي،2018م،338).

تعقد اللوائح المنظمة للعمل، وبطىء الاجراءات الروتينية اليومية(عبد الباسط محمد دياب، 2017م،560).

وهذا يشكل عائق كبير أمام الجامعات المصرية في عدم وجود جهاز إداري كفء وفعال، يحسن إدارة موارد الدولة ويتسم بالشفافية والنزاهة والمرونة، مما يعيقها في تحقيق التقدم والحصول على مراكز متقدمة بين الجامعات العالمية.

القوانين والتشريعات: تواجه الجامعات المصرية العديد من التحديات الداخلية التي تأثر تأثير كبيرًا في تحسين الأداء المؤسسي لها، وتلبي متطلبات التميز والجودة لتحقيق مكانة متميزة بين الجامعات العالمية، لكن القوانين والتشريعات تقف حائلًا دون تحقيق تطلعاتها المستقبلية، حيث يشير واقع القوانين والتشريعات في الجامعات المصرية إلى:

عجزها على إمداد متخذي القرار بالمعلومات اللازمة للتخطيط، وتحقيق التوازن بين الحاجات المجتمعية الراهنة والمستقبلية بما يحقق للجامعات المصرية استمرارية وجودها وقدرتها على المنافسة العالمية(فتحي درويش عشيبة،2011م،300).

تفشي البيروقراطية في اللوائح والتشريعات، وتعقيدات العمل اليومية (محمد النصر حسن،2019م،108).

هيئة التدريس: إن إصلاح التعليم وتطويره وتحديثه يبدأ من وجود هيئة تدريس مدربة ومتمكنة، كونها أحد المدخلات الهامة في العملية التعليمية، كما يعد أهم مقياس لتفوق الجامعات امتلاكها لأعضاء هيئة تدريس مؤهلين تأهيلًا عالميًا لتحقيق متطلبات العصر المتجددة. ويشير الواقع الذي تعيشه الجامعات المصرية أن هناك العديد من المشكلات التي تقف حائلًا أمام عضو هيئة التدريس منها:

ارتفاع نسبة الطلاب لأعضاء هيئة التدريس، حيث إن نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس مرتفعة للغاية وتتباين هذه النسب من قطاع تعليمي إلى قطاع آخر، حيث إنه في قطاع العلوم الطبية والطبيعية والبيطرية تتمتع بأقل النسب، وهي متماثلة مع مثيلاتها في المؤسسات الرائدة بالعالم المتقدم، أما قطاع العلوم الاجتماعية فتعكس نسب الجامعات المصرية وخاصة الحكومية معيارًا للتعليم العالي يبتعد كثيرًا عن حدود المعايير المقبولة عالميًا.

ضعف نسبة أعضاء هيئة التدريس مما أثر على الأداء الأكاديمي، ويعد من أحد العوامل الرئيسية في تدني جودة التعليم الجامعي في الجامعات المصرية.

قلة الدورات التدريبية المتخصصة التي تمكن عضو هيئة التدريس من استخدام التعليم الإلكتروني بكفاءة، بالإضافة إلى ضعف مهارات تكنولوجيا المعلومات التي تساعد على استخدام التعليم الإلكتروني(محمد عبد الرحمن السعدني،2012م،42).

كثرة الأعباء الإدارية والأعمال الروتينية الملقاه على عاتق أعضاء هيئة التدريس، مع قلة التدريب على استثمار التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصال، والتي تمثل ضرورة

ملحة من أجل مواكبة التغيرات والتطورات التكنولوجية الحديثة(عبد الستار محروس، رشا عويس،2019م،191).

حيث يشير الواقع أن هناك مشكلات تعوق هيئة التدريس في الجامعات المصرية في أداء رسالتهم الوظيفية والعلمية والبحثية ما يكون به أكبر الأثر في تدني منافستها وتميزها بين الجامعات الأخرى.

البرامج الأكاديمي: يعد الطالب الجامعي أحد أهم مدخلات العملية التعليمية، فهو الجوهر الذي يبنى عليه محاور الأداء الجامعي، والعنصر الذي يأتي كنتيجة التفاعل والتكامل بين عناصر المنظومة الجامعية، ولهذا يعد النجاح الأكاديمي الذي يحققه الطالب أمرًا مهمًا للطالب والمؤسسة التعليمية التي يتخرج منها، لأن الطالب يحقق طموحه التعليمي والمهني والاجتماعي والاقتصادي من خلال تعليمه الأكاديمي المتميز، الذي يعتمد على برامج أكاديمية متميزة، وبما ينعكس على الكفاية الداخلية للجامعات المتميزة. لكن الواقع يشير إلى أن هناك قصور وتحديات في البرامج الأكاديمية داخل الجامعات المصرية وأهمها ما يلي:

جمود البرامج والمقررات الأكاديمية، وضعف مسايرتها للاحتياجات المجتمعية، وعدم مواكبة هذه المقررات لحركة التقدم العلمي والتكنولوجي المتطورة باستمرار.

ضعف المقررات الجامعية وقلة التخصصات الحديثة مما يعوق تحقيق الميزة التنافسية للجامعات المصرية(حمدي جمعة عبد العزيز،2016م،404).

عدم مواكبة البرامج الأكاديمية لحركات تدويل الجامعات العالمية، مما يترتب عليه فقد كبير في اجتذاب الطلاب الوافدين، وينتج عنه خسائر مادية كبيرة يعود أثرها مباشرة على الجامعات المصرية.

البنية التحتية: تهتم الجامعات المتميزة بتوفير عناصر البنية التحتية وذلك من معدات وأدوات وتجهيزات ومكتبات ومعامل ومختبرات، ومراكز التميز، وتوظيفها في الميدان الجامعي لإثراء العملية التعليمي والإنتاجية، وضمان التحسين والتطوير المستمر في

البنية الجامعية للارتقاء إلى أعلى المستويات في الإنجاز المطلوب، لتحقيق التميز المؤسسي والإرتقاء بالمؤسسات الجامعية (سري محمد الجبالي،2018م،1228).

ثالثًا: المتطلبات الاجتماعية: تصبح الجامعات أقدر على المنافسة وتحقيق أهداف التصنيفات العالمية المنشودة إذا استطاعت توفير متطلبات التميز المؤسسي، وذلك من خلال قدرتها على تحسين وتجويد منظومتها بشكل مستمر ودائم ومعالجة قضايا المجتمع بالطريقة المثلى، فإن ذلك سوف يؤدي إلى إحداث نقلة نوعية في مكانتها وموقعها التنافسي، وارتفاع قيم مؤشراتها التنافسية الدولية، وبالتالي يساعد على تحقيق مراكز متقدمة في سلم الترتيب العالمي للجامعات المتميزة(khleel Ibraheem Ismaeel,2019,129).

المكانة الاجتماعية الداخلية: تعد المكانة الاجتماعية للجامعات بمثابة مكانة أكاديمية أو وضع أكاديمي علمي يمنح للمؤسسة الجامعية مقابل استيفاء المؤسسة لمعايير جودة التعليم المقدم وفق ما يتفق عليه مؤسسات الاعتماد التربوية، ومع ذلك فإن واقع الجامعات المصرية وتحدياته، والنسبة الضئيلة المعتمدة تفرض علينا تساؤل عن مدى قدرة الغالبية العظمى من مؤسسات التعليم العالي ومنها الجامعات المصرية في الوفاء بمتطلبات الجودة والاعتماد(أحمد أسماعيل حجي،2011م،336).

المكانة الاجتماعية العالمية: تشير التقارير العالمية إلى تراجع دور مصر التنافسي بين دول العالم، بالرغم من تزايد عدد الدول، إلى أن هناك تحسن ضعيف في مؤشر الرتب، حيث جاءت في المرتبة (13) على مستوى الشرق الأوسط في مؤشر التنافسية لمنطقة الشرق الأوسط الصادر في 2019/2018م، وهذه درجة متدنية إذا ما قيست ببعض الدول المجاورة، فقد احتلت إسرائيل المرتبة الأولى، واحتلت دولة الإمارات العربية المرتبة الثانية، وجاءت قطر في المرتبة الثالثة (المركز المصري للدراسات الاقتصادية،2018/2019م، 22-23). حيث تعد الجامعات المتميزة هي التي تصنف من بين أفضل مئة أو مائتين أو خمسمائة جامعة على مستوى العالم

في التصنيفات العالمية، وهي الجامعات التي تمتلك خصائص ذات مستوى متميزًا عالميًا، والقادرة على تحسين صورته وتبوأ مكانة عالمية مرموقة بين الجامعات.

تدويل الجامعات المصرية: يعد تدويل التعليم الجامعي أهم الاستجابات للتطورات والتحديات السريعة في عالم الجامعات، وقد زادت أهميته في الأونة الأخيرة، وأصبح يشكل أولوية قصوى من قبل مؤسسات الجامعات، ويسعى التدويل في أن تكون للجامعات مكانة علمية مرموقة وقدرة تنافسية بين الجامعات العالمية في القرن الواحد والعشرين، الأمر الذي يترتب عليه استخدام استراتيجيات التدويل بفاعلية أحد عوامل تعجيل الجامعات إلى الجامعات عالمية المستوى(Sumuel, Paul,2014,166).

الطلب الاجتماعي للجامعات المصرية: يزداد معدل الطلب الاجتماعي للتعليم الجامعي نتيجة للزيادة السكانية، والتحرك نحو المجتمع المعرفي، حيث إن زيادة الطلب الاجتماعي على خدمات التعليم الجامعي المصري يستلزم أن تقدم الجامعات المصرية تعليمًا مرغوبًا فيه، ويمثل قيمة تعليمية مضافة للطلاب من خلال توفير تعليم يتصف بالجودة العالية والتميز في كافة مفردات منظومته التعليمية، ومسايرًا لنظم التعليم والتعلم وللمعايير العالمية.

المبحث الثالث: الجهود المبذولة لتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء الأدبيات التربوية والإدارية المعاصرة.

أهتم قانون تنظيم الجامعات اهتمامًا بالغًا بقضية تدويل التعليم الجامعي حيث ينص في مادته الأولى على " تهتم الجامعات ببعث الحضارة العربية والتراث التاريخي للشعب المصري وتقاليده الأصلية ومراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والخلقية والوطنية، وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخرى والهيئات العلمية العربية والأجنبية(قانون تنظيم الجامعات،2008م، المادة1)، كما أكدت الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالي على أهمية تطوير وتفعيل العلاقات الخارجية والتعاون الدولي(الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم

العالي، 2000م، 26-56)، كما تعددت الجهود التي اهتمت بقضية تدويل التعليم العالي المصري، ويمكن تناولها من خلال الأبعاد والمؤشرات التالية:

حراك الطلاب على المستوى الدولي: وصل عدد الطلاب الذين يدرسون بالخارج حسب إحصائيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2010م (11627) طالبًا وطالبة(.(UNESCO Institute of Statistics,2012,p136). وقد أشارت التقارير والإحصاءات إلى أنه بالمقارنة مع البلدان الأخرى – خاصة العربية- فإن عدد الطلاب المصريين في الخارج ضئيل جدًا حيث بلغ في عام 2010م (0.4%) من حالات القيد القومية، بينما بلغت هذه النسبة معدلات عالية في الدول العربية (منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، والبنك الدولي، 2010م،199)، ويرجع ذلك إلى الإلتزام السياسي من قبل بعض الحكومات العربية بالتدويل وعقد إتفاقيات للتعاون الدولي في مجال التعليم العالي، وزيادة الميزانيات المالية المخصصة للتعليم العالي عامة وللإبتعاث خاصة.

أما بالنسبة للطلاب الوافدون (الحراك نحو الداخل)، فإنه يوجد عدد من الطلاب الوافدين إلى مصر من بلدان أخرى أكبر بكثير من عدد الطلاب المصريين الذين يدرسون بالخارج، وقد ظل القيد الدولي للطلاب في مصر ينمو بشدة خلال السنوات الماضية إلى أن وصل إلى (49.011) طالبًا وطالبة في عام2010م (UNESCO Institute of Statistics,2012,p132).ولقد أشار تقرير معهد الإحصاء التابع لمنظمة اليونسكو إلى أن نسبة الطلاب الوافدين إلى مصر تعد من أقل النسب على مستوى الدول العربية، حيث بلغت (1.4%) خلال عام2009م، مقارنة ب (19.9%) في السعودية، و(24.1%) في البحرين، و(34.1%) في الإمارات(.(UNESCO Institute of Statistics,2011,p190).

ويرجع ذلك إلى غياب خطط واستراتيجيات واضحة للتدويل واجتذاب الطلاب الدوليين في مصر، ومن ثم فإن على مؤسسات التعليم الجامعي المصري أن تجد طرقًا

مناسبة لاجتذاب طلاب وافدين، من خلال زيادة قدرتها التنافسية وتحقيق ميزات في هذا المجال، وكذلك تقرير مصروفات دراسية مناسبة، والتغلب على العقبات التي تواجه إجراءات السفر والتسجيل والإقامة وغيرها.

حراك أعضاء هيئة التدريس والباحثين: تعد حركة أعضاء هيئة التدريس المصريين إلى الخارج محدودة، فقد انخفض عدد المبعوثين المصريين من الجامعات الحكومية إلى الخارج من (201) في عام 2001 إلى (74) فقط في عام 2005م(منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، والبنك الدولي، 2010م،204)، فعدد البعثات والمهات العلمية الممنوحة للباحثين ولأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية منخفض، وقد يرجع ذلك إلى النقص في الميزانية المالية التي تخصصها وزارة التعليم العالي للابتعاث، والاعتماد بدرجة كبيرة في هذا الشأن على المنح والمساعدات الدولية.

وفي إطار الحراك الدولي نحو الداخل – أي انتقال أعضاء هيئة التدريس الأجانب إلى مصر بغرض الدراسة والقيام بالمهام العلمية المختلفة، يشارك أساتذة الجامعات والخبراء الأجانب في مختلف الأنشطة التعليمية في قطاع التعليم العالي في مصر، حيث بلغ عددهم (58) خبيرًا عام 2005م، قاموا بمهام تتصل بإصلاح التعليم العالي مثل التدريب، والاستشارات العلمية، ومراجعة النظراء، وتطوير المناهج الأكاديمية، كما أن عددًا من أعضاء هيئة التدريس الأجانب يفد إلى مصر في إطار برامج تبادل تدعمها مؤسسات غير حكومية، حيث يبلغ عدد الباحثين الأمريكيين الوافدين إلى مصر على منحة فولبرايت نحو (100) باحث سنويًا(وزارة التعليم العالي، التقرير الوطني،2008م،138).

برامج التوأمة العالمية: سعت الجامعات المصرية للاستفادة من برامج التوأمة العلمية العالمية، فعقدت العديد من الجامعات اتفاقيات دولية للتوأمة مع جامعات أجنبية، فعلى سبيل المثال لا الحصر: مذكرة التفاهم بين جامعة الاسكندرية والهيئة الماليزية بإنشاء فرعين لكليتي الطب وطب الأسنان بجامعة الاسكندرية بالمدينة التعليمية

بكوالالمبور(المجلس الأعلى للجامعات، 2009م، القرار رقم10). وفي إطار تدويل وتطوير نظام التعليم العالي المصري بالتعاون مع دول الإتحاد الأوروبي، والاستفادة من خبرات الجامعات الأوروبية وتجاربها في الإرتقاء بمستوى التعليم العالي المصري بدأت الجامعات المصرية بالبحث عن سبل تدعيم التعاون بين الجامعات المصرية والأوربية. كما قامت بعض الجامعات المصرية بالمشاركة في مشروعات مشتركة مع جامعات أوروبية في إعداد المناهج الدراسية في مجالات الزراعة والصيدلة والعلوم، وكذلك تدريب أعضاء هيئات التدريس في الجامعات المصرية ضمن اتفاقيات مشتركة في مجال التوأمة بين الجامعات المصرية ونظيراتها الأوروبية(محمد عبد الرازق إبراهيم،2012م، 361).

إنشاء فروع للجامعات: سمحت مصر بإنشاء الجامعات الأجنبية التي تهدف إلى ربط المجتمع المصري بالتكنولوجيا الأجنبية وتتيح للقوى المحلية الوطنية فرصة للحوار الثقافي والتفاعل الحضاري بكافة صوره واعتبار أن افتتاح مثل هذه الجامعات يمثل خطوةضرورية ومهمة في اتجاه العالمية، كما أن هذه الجامعات تعمل على تقديم برامج معتمدة من قبل الجامعات المصرية، والجامعات الأجنبية الشريكة، وفي إطار اتفاق اعتماد مزدوج، كما يمكن لخريجي هذه الجامعات بعد التخرج متابعة دراساتهم العليا في الدول الشريكة أو في الدول الأخرى التي قد يشملها اتفاقيات التعاون، وهو ما يزيد من مدى الاعتراف الدولي بدرجاتها وشهاداتها الممنوحة، ويتيح لخريجيها فرص عمل أوسع في سوق العمل الدولي(أماني محمد حسن،2006م، 182). ويوجد فروع لجامعات أجنبية بجمهورية مصر العربية وهي: الجامعات الأمريكية، والجامعة الفرنسية، والجامعة الألمانية، وجامعة الأهرام الكندية، والجامعة البريطانية، والجامعة الروسية.

أما بالنسبة لإنشاء فروع للجامعات المصرية بالخارج، فكما أن هناك فروع لجامعات أجنبية في مصر، فإن هناك أيضًا نشاط خارجي للتعليم العالي المصري في الخارج

متمثل في فروع لجامعات مصرية في دول عربية، فهناك فرع لجامعة القاهرة بالخرطوم بالسودان منذ عام 1955م (فايز مراد مينا،2001م،92). كما تم إنشاء فرع لجامعة الاسكندرية بولاية واو بجنوب السودان والذي يضم أربع كليات، وأيضًا اقتراح جامعة عين شمس فتح فرع لها بإمارة رأس الخيمة بالإمارات العربية المتحدة (المجلس الأعلى للجامعات،2009م، قرار رقم ،25).وعلى ضوء ما تم عرضه حول واقع تدويل التعليم العالي المصري، نخلص إلى أن جهود التدويل المبذولة في التعليم العالي المصري ما زالت هامشية ومحدودة، ويرجع ذلك إلى بعض المعوقات أو السلبيات التي تواجه تدويل التعليم العالي المصري منها:

أن جهود التدويل لا تنبع من استراتيجية واضحة سواء على المستوى الحكومي أو المؤسسي.

افتقار العديد من مؤسسات التعليم العالي في مصر إلى البنية الأساسية اللازمة لاجتذاب واستقبال الطلاب الدوليين.

قلة أعداد المبعوثين للخارج سواء من الطلاب أو الباحثين أو أعضاء هيئة التدريس.

ضعف اكتساب اللغات الأجنبية في مؤسسات التعليم العالي المصري.

الأمر الذي يستلزم ضرورة العناية بتدويل التعليم الجامعي المصري لمواكبة متطلبات التصنيفات العالمية.

المبحث الرابع: واقع تدويل التعليم الجامعي المصري كمدخل لتحقيق متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات من وجهة نظر عينة الدراسة.

يقوم هذا المحور بالتعرف على واقع تدويل التعليم الجامعي المصري كمدخل لتحقيق متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات وذلك من خلال الدراسة النظرية المتمثلة في المجتمع الأصلي ونوعه وأداته الميدانية المتمثلة في التطبيق واجراءاته، وشرح ذلك في الآتي: بناء على أهداف البحث الحالي يتناول الإطار الميداني

الإجراءات والنتائج والتفسير وذلك بالإستعانة بالاستبانة للتوصل لما هو مطلوب من عينة البحث من خلال الإجراءات الآتية:

أهداف الدراسة الميدانية: تهدف الدراسة الميدانية إلى التعرف على واقع تدويل التعليم الجامعي المصري كمدخل لتحقيق متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية الأكاديمية والإدارية.

مجتمع الدراسة: تم اختيار عينة البحث بطريقة عشوائية طبقية حتى تكون ممثلة للمجتمع الأصلي، حيث تم اختيار عدد 3 جامعات مصرية، وتم اختيار عدد من الكليات العملية والنظرية بداخل كل جامعة، وتمثل مجتمع الدراسة في (أعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية الإدارية والأكاديمية بجامعات الفيوم، والقاهرة، والاسكندرية)، والذين يبلغ عددهم وفقًا للإحصائيات الرسمية التي حصلت عليها الباحثة (13451)(النشرة السنوية، إحصائية بأعداد أعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية بجامعات الفيوم، والقاهرة، والاسكندرية ، للعام الجامعي 2022/ 2023م.) ونظرًا لصعوبة دراسة مجتمع بأكمله من كافة الجوانب، فقد قامت الباحثة بأخذ عينة عشوائية ممثلة لهذا المجتمع، واعتمدت الباحثة على أسلوب الرابطة الأمريكية لتحديد حجم العينة، وطبقًا لمعادلة Krejcie & Morgan (Marguerite, G.,2006,146) تم حساب الحد الأدنى للعينة العشوائية الممثلة للمجتمع والتي بلغت (374) فردًا، وهو العدد الذي يقل عن العدد الفعلي للاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي التي حصلت عليها الباحثة بعد التطبيق والبالغة (384) وهو العدد الذي سيصبح عينة الدراسة، كما يوضح الجدول التالي توزيع أفراد العينة وفقًا لمتغيرات الدراسة:

جدول(5) توزيع أفراد العينة وفقًا لمتغير الجامعة

الجامعة	العدد	النسبة المئوية
الفيوم	180	46.8
القاهرة	117	30.5

الاسكندرية	87	22.7
الإجمالي	384	100

يُوضح الجدول السابق أن أعلى (جامعة) تم التطبيق عليها كانت (جامعة الفيوم) بنسبة (46.8%)؛ وقد يرجع ذلك إلى وجودها بالقرب من مكان إقامة الباحثة مما أتاح سهولة التواصل مع افراد العينة، وهو الأمر الذي يجعل من المنطقي أن تأتي في الترتيب الأول من حيث التطبيق، في حين كانت أقل (جامعة) من حيث التطبيق عليها هي (الاسكندرية) بنسبة (22.7%)؛ وهو الأمر الذي قد يرجع إلى بعد الجامعة عن مكان إقامة الباحثة.

أساليب المعالجة الإحصائية للدراسة الميدانية:تم إعداد الاستبانة الخاصة بالدراسة حيث أحتوت على (10) عبارات، وتقيس وجهة نظر عينة الدراسة، بطريقة تحقق أهدافها ويسهل معها إدخال متغيرات الدراسة للحاسوب حتى يتسنى تحليلها بواسطة برنامج SPSS، وتم التعامل مع البيانات بمستوى دلالة (0.05) و (0.01) لوصف وتحليل بيانات الدراسة. كما تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSSالنسخة (21)، حيث تم استخدام النسب المئوية والمتوسطات الحسابية لوصف اتجاهات مفردات الدراسة نحو متغيرات الدراسة.

واستعانت الباحثة بمقياس ليكرت الثلاثي للوقوف على شكل آراء العينة، ولتحديد طول خلايا المقياس (الحدود الدنيا والعليا) تم حساب المدى (3 – 1 = 2) ثم تقسيمه على (3) وهى الثلاث مستويات والمعيار يكون (نعم، إلى حد ما، لا)، بعد ذلك تم تقسيم هذه القيمة على الثلاث مستويات (3/2=0.66) ثم إضافة الناتج إلي أقل قيمة في الاستبانة (أو بداية الاستبانة وهو الواحد الصحيح) ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول (6) مستوى درجة التطبيق لكل استجابة

الدرجة	المـدى
لا	من 1 وحتى 1.66
إلى حد ما	من 1.67 وحتى 2.33
نعم	من 2.34 وحتى 3

وهكذا أصبح بالإمكان تصنيف قيم المتوسطات الحسابية لكل بند من بنود محاور الاستبانة، واستخدمت الباحثة عدد من الأساليب الكمية والإحصائية المناسبة وفقًا لطبيعة أهداف الدراسة ومستوى قياس المتغيرات الكلية للدراسة، وتمت المعالجة الإحصائية باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) النسخة (21)، والأساليب التي استخدمت هي:

أساليب الإحصاء الوصفي:

التكرارات (Frequencies): لحساب البيانات التي تتعلق بخصائص عينة الدراسة والتي تتمثل في الجزء الأول من الاستبانة (البيانات الأولية)، وكذلك حساب التكرارات لاستجابات فئة البحث، عن كل بند من بنود الاستبانة، كما تم حساب تكرارات استجابات أفراد العينة لكل عبارة من عبارات الاستبانة، وتحويلها إلى الدرجات المقابلة (نعم= 3)، (إلى حد ما = 2)، (لا= 1).

حساب المتوسط الموزون للعبارات= (3) × تكرارها + (2) × تكرارها + (1) × تكرارها

ن

حساب النسبة المئوية للعبارات = (الوزن النسبي للعبارة / 3) × 100

المتوسط الحسابي (Mean)؛ لحساب متوسط استجابات عينة الدراسة عن كل بند من بنود الجزء الثاني من الاستبانة (أبعاد ومحاور الدراسة) لترتيب المحاور أو العبارات.

الانحراف المعياري (Standard Deviation): وذلك للتعرف على مدى انحراف أو تشتت استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الرئيسية ولكل محور من محاور الاستبانة عن متوسطها الحسابي.

معامل ارتباط بيرسون (Pearson)؛ لحساب الاتساق الداخلي لاستبانة الدراسة.

استخدام معامل ألفا كرونباخ: للتحقق من ثبات الأداة.

2. أساليب الإحصاء الاستدلالي:

- اختبار كروسكال واليس (Kruskal–Wallis Test): للكشف عن دلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول متغير يتضمن أكثر من فئتين، وهو أحد مقاييس الإحصاء اللابارامتري، وقد استخدمته الباحثة في المقارنة بين استجابات عينة الدراسة حسب متغيرات (الكلية، والمنصب الإداري).

- اختبار التاء للعينات المستقلة Independent samples t test ويتم حساب القيمة التائية t في حالة المتغير الثنائي، وقد استخدمته الباحثة في المقارنة بين استجابات عينة الدراسة حسب متغير (نوع الكلية).

- اختبار الفاء للعينات المستقلة One Way Anova ويتم حساب القيمة الفائية f في حالة المتغير الثلاثي فأكثر، وقد استخدمته الباحثة في المقارنة بين استجابات عينة الدراسة حسب متغير (الجامعة والدرجة الوظيفية).

عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها: آراء عينة الدراسة حول واقع تدويل التعليم الجامعي بجمهورية مصر العربية كمدخل لتحقيق متطلبات التصنيفات العالمية، وذلك من خلال استجابات عينة الدراسة، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (7) النتائج التفصيلية لواقع تدويل التعليم الجامعي بجمهورية مصر العربية كمدخل لتحقيق متطلبات التصنيفات العالمية)

م	العبارة		الاستجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	الترتيب
			نعم	إلى حد ما	لا				
1	تساهم إدارة الجامعة في توفير الموارد المالية اللازمة لتشجيع أعضاء هيئة التدريس والباحثين على النشر العلمي الأقليمي والدولي.	العدد	32	219	133	1.74	0.60	متوسطة	8
		%	8.3	57.1	34.6				
2	تحرص إدارة الجامعة على المساهمة في توفير التمويل اللازم لتشجيع حركة تدويل التعليم الجامعي.	العدد	40	225	119	1.79	0.61	متوسطة	5
		%	10.4	58.6	31.0				
3	تعمل الجامعة على توفير الموارد المالية اللازمة لاستقطاب الكفاءات البشرية المهاجرة من الخارج.	العدد	17	161	206	1.51	0.58	ضعيفة	10
		%	4.5	41.9	53.6				
4	تعمل الجامعة على تشجيع نشر الأبحاث باللغة الإنجليزية في المجلات والدوريات العالمية.	العدد	30	229	125	1.75	0.59	متوسطة	7
		%	7.8	59.6	32.6				
5	تعمل إدارة الجامعة على توفير التمويل اللازم لتسهيل إجراءات النشر الدولي في المجلات العالمية.	العدد	59	189	136	1.80	0.68	متوسطة	4
		%	15.4	49.2	35.4				
6	تحرص إدارة الجامعة على تدريب وتأهيل أعضاء هيئة التدريس لتمكينهم من التوجه نحو التدويل.	العدد	56	196	132	1.80	0.67	متوسطة	3
		%	14.6	51.0	34.4				

م	العبارة		الاستجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	الترتيب	كا2
			نعم	إلى حد ما	لا					
7	تعمل إدارة الجامعة على توفير الموارد المالية اللازمة لتوقيع اتفاقيات مع جامعات أخرى عالمية.	العدد	92	168	124	1.92	0.75	متوسطة	1	22.7
		%	24.0	43.7	32.3					
8	تهتم الجامعة بتوظيف موظفين استشاريين لمساعدة الخريجين في العثور على عمل عقب تخرجهم.	العدد	79	160	145	1.83	0.75	متوسطة	2	29.0
		%	20.6	41.7	37.8					
9	تتيح الجامعة لطلابها التمويل اللازم للمشاركة في برامج التبادل الخارجي.	العدد	28	236	120	1.76	0.57	متوسطة	6	169.7
		%	7.3	61.4	31.3					
10	تهتم الجامعة باستقطاب وجذب الطلاب الجامعيين، وطلاب الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس من جميع أنحاء العالم.	العدد	35	175	174	1.64	0.64	ضعيفة	9	101.3
		%	9.1	45.6	45.3					

يُظهر من الجدول السابق أن درجة توافر عبارات واقع تدويل التعليم الجامعي بجمهورية مصر العربية كمدخل لتحقيق متطلبات التصنيفات العالمية، قد جاءت بدرجة (متوسطة)، حيث جاء المتوسط الحسابي لها ما بين (1.92) و(1.51)، بما يشير إلى أن أفراد العينة يتجهون إلى قلة توافر واقع ممارسات تدويل التعليم الجامعي والنشر العلمي الدولي.

ويوضح الجدول السابق أيضًا أن قيم كا2 تراوحت بين (169.7) و(29)، وهي قيم دالة احصائيًا عند مستوى (0.01)، ما يعني وجود فروق بين التكرار

الملاحظ الموجود في الجدول والتكرار المتوقع، هذه الفروق لصالح التكرار الملاحظ الأعلى الموجود في الجدول، وذلك في جميع العبارات وذلك كالتالي:

جاءت العبارة رقم (1) والتي تنص على: " تساهم إدارة الجامعة في توفير الموارد المالية اللازمة لتشجيع أعضاء هيئة التدريس والباحثين على النشر العلمي الإقليمي والدولي." في الترتيب الثامن من حيث درجة الموافقة على التوافر بمتوسط حسابي (1.74)، وهو ما يشير إلى موافقة العينة على توافرها في الواقع بمستوى (متوسط)؛ وقد يُعزى ذلك إلى ضعف الموارد المالية بالجامعات المصرية، وضعف القدرة على تكاليف النشر العلمي الإقليمي والدولي.

جاءت العبارة رقم (2) والتي تنص على: " تحرص إدارة الجامعة على المساهمة في توفير التمويل اللازم لتشجيع حركة تدويل التعليم الجامعي." في الترتيب الخامس من حيث درجة الموافقة على التوافر بمتوسط حسابي (1.79)، وهو ما يشير إلى موافقة العينة على توافرها في الواقع بمستوى (متوسط)؛ وقد يُعزى ذلك إلى ضعف الموارد المالية بالجامعات المصرية، وضعف القدرة على تدويل التعليم الجامعي بسبب ضعف الشراكات الدولية مع جامعات عالمية.

كما جاءت العبارة رقم (3) والتي تنص على: " تعمل الجامعة على توفير الموارد المالية اللازمة لاستقطاب الكفاءات البشرية المهاجرة من الخارج" في الترتيب العاشر والأخير من حيث درجة التوافر بمتوسط حسابي (1.51)، وهو ما يشير إلى درجة توافر "ضعيفة"؛ وقد يرجع ذلك إلى حصول الكفاءات البشرية المهاجرة إلى الخارج على رواتب عالية بحيث يكون من الصعب أن تستطيع الجامعات المحلية تعويضهم عنها.

جاءت العبارة رقم (4) والتي تنص على: " تعمل الجامعة على تشجيع نشر الأبحاث باللغة الإنجليزية في المجلات والدوريات العالمية" في الترتيب السابع من حيث درجة الموافقة على التوافر بمتوسط حسابي (1.75)، وهو ما يشير إلى موافقة العينة على

توافرها في الواقع بمستوى (متوسط)؛ وقد يُعزى ذلك إلى ضعف مهارات اللغة الإنجليزية لدى العديد من الباحثين ووجود صعوبة في كتابة الأبحاث بشكل احترافي باللغة الإنجليزية، وضعف التحفيز والدعم المادي للباحثين.

جاءت العبارة رقم (5) والتي تنص على: " تعمل إدارة الجامعة على توفير التمويل اللازم لتسهيل إجراءات النشر الدولي في المجلات العالمية." في الترتيب الرابع من حيث درجة الموافقة على التوافر بمتوسط حسابي (1.80)، وهو ما يشير إلى موافقة العينة على توافرها في الواقع بدرجة (متوسطة)؛ وقد يُعزى ذلك إلى ارتفاع تكلفة النشر في بعض المجلات العالمية مما قد يشكل عائقًا أمام الباحثين، وقلة التعاون الدولي وعدم وجود شراكات بحثية دولية.

جاءت العبارة رقم (6) والتي تنص على: " تحرص إدارة الجامعة على تدريب وتأهيل أعضاء هيئة التدريس لتمكينهم من التوجه نحو التدويل." في الترتيب الثالث من حيث درجة الموافقة على التوافر بمتوسط حسابي (1.80)، وهو ما يشير إلى موافقة العينة على توافرها في الواقع بدرجة (متوسطة)؛ وقد يُعزى ذلك إلى تعزيز التنافسية العالمية حيث يؤدي تأهيل أعضاء هيئة التدريس إلى نقل الخبرات الدولية إلى الطلاب وتهيئتهم لسوق العمل العالمي.

جاءت العبارة رقم (7) والتي تنص على: " تعمل إدارة الجامعة على توفير الموارد المالية اللازمة لتوقيع اتفاقيات مع جامعات أخرى عالمية." في الترتيب الأول من حيث درجة الموافقة على التوافر بمتوسط حسابي (1.92)، وهو ما يشير إلى موافقة العينة على توافرها في الواقع بدرجة (متوسطة)؛ وقد يُعزى ذلك إلى اتاحة الاتفاقيات العديد من الامتيازات للجامعة وطلابها، سواءً فيما يتعلق بتطبيق بعض الأبحاث العلمية التي تم اجراءها بالجامعة على أرض الواقع وحصول الجامعة على جزء من الأرباح، أو من اتاحة الفرصة لتدريب الطلاب في مواقع عملهم المستقبلية.

كما جاءت العبارة رقم (8) والتي تنص على:" تهتم الجامعة بتوظيف موظفين استشاريين لمساعدة الخريجين في العثور على عمل عقب تخرجهم." في الترتيب الثاني من حيث درجة التوافر بمتوسط حسابي (1.83)، وهو ما يشير إلى درجة توافر "متوسطة"؛ وقد يرجع ذلك إلى محاولة الجامعة القيام بسد الفجوة بين التعليم وسوق العمل، ودعم الخريجين في الانتقال إلى سوق العمل، وتخفيف الضغط على الخريجين.

كما جاءت العبارة رقم (9) والتي تنص على:" تتيح الجامعة لطلابها التمويل اللازم للمشاركة في برامج التبادل الخارجي." في الترتيب السادس من حيث درجة التوافر بمتوسط حسابي (1.76)، وهو ما يشير إلى درجة توافر "متوسطة"؛ وقد يرجع ذلك إلى ضعف الموارد المالية المخصصة لدعم هذه البرامج، وقلة الشراكات الدولية.

كما جاءت العبارة رقم (10) والتي تنص على:" تهتم الجامعة باستقطاب وجذب الطلاب الجامعيين، وطلاب الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس من جميع أنحاء العالم" في الترتيب التاسع من حيث درجة التوافر بمتوسط حسابي (1.64)، وهو ما يشير إلى درجة توافر "ضعيفة"؛ وقد يرجع ذلك إلى ضعف الموارد المالية، وضعف البنية التحتية وغيرها بالجامعة مما يعيق الجامعة على استقطاع هؤلاء الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

-نتائج الفروق في أبعاد الاستبانة وفقًا لمتغير الجامعة

يمكن توضيح النتائج المتعلقة بهذا المتغير في الجدول التالي:

جدول (8) يوضح الفروق بين استجابات أفراد العينة على محاور الاستبانة تبعًا لمتغير الجامعة

المحاور	الجامعة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الفاء	مستوى الدلالة
واقع تدويل	الفيوم	180	73.67	17.80	32.45	0.01

التعليم الجامعي بجمهورية مصر العربية كمدخل لتحقيق متطلبات التصنيفات العالمية.	القاهرة	117	89.42	12.68		
	الاسكندرية	87	78.78	18.16		
	الإجمالي	384	79.63	17.81		

يتضح من الجدول السابق وجود فروقًا ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,01)، بالنسبة لإجمالي المحور واقع تدويل التعليم الجامعي بجمهورية مصر العربية كمدخل لتحقيق متطلبات التصنيفات العالمية، وجاءت الفروق لصالح جامعة (القاهرة) حيث بلغت قيمة اختبار الفاء (32.45) بدلالة قدرها (0.01)، وبلغ المتوسط الحسابي لجامعة (القاهرة) قيمة مقدارها (89.42) وهو أكبر من المتوسط الحسابي للفئات الاخرى؛ وتشير هذه النتيجة إلى أن جامعة (القاهرة) ترى أن هناك ارتفاع في واقع تدويل التعليم الجامعي بجمهورية مصر العربية كمدخل لتحقيق متطلبات التصنيفات العالمية، بشكل يزيد عن الجامعات الاخرى؛ وقد يكون السبب في ذلك هو مكانة جامعة القاهرة مما يجعل هناك اهتمام كبير بها من قبل المسؤولين عن التعليم العالي بها بحيث تكون هذه الجامعة لها تصنيف مرتفع بين الجامعات المحلية والإقليمية والدولية، بما يترتب عليه أن يكون هناك اقبال كبير من الطلاب الأجانب على الالتحاق بهذه الجامعة وزيادة مواردها الخاصة بالتمويل الذاتي، وهو الذي جعل حكمها يختلف عن باقي الجامعات.

نتائج الفروق في أبعاد الاستبانة وفقًا لمتغير الدرجة العلمية:

يمكن توضيح النتائج المتعلقة بهذا المتغير في الجدول التالي:

جدول (9) يوضح الفروق بين استجابات أفراد العينة على محاور الاستبانة تبعاً لمتغير الدرجة العلمية

المحاور	الدرجة العلمية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الفاء	مستوى الدلالة
واقع تدويل التعليم الجامعي بجمهورية مصر العربية كمدخل لتحقيق متطلبات التصنيفات العالمية.	مدرس	94	80.77	18.51	0.37	0.77
	أستاذ مساعد	87	78.02	16.49		
	أستاذ	155	79.85	18.46		
	إداري	48	79.56	16.85		
	الإجمالي	384	79.63	17.81		

يظهر من الجدول السابق عدم وجود فروقًا ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) فأقل، بالنسبة لإجمالي محور واقع تدويل التعليم الجامعي بجمهورية مصر العربية كمدخل لتحقيق متطلبات التصنيفات العالمية، حيث بلغت قيمة اختبار الفاء (0.37) بدلالة قدرها (0.77) ؛ وتشير هذه النتيجة إلى اتفاق آراء افراد عينة الدراسة من الدرجات العلمية المختلفة حول المحور؛ وقد يكون السبب في ذلك توفير

الجامعات للموارد المالية المناسبة للوفاء بالمتطلبات الحالية والمستقبلية والخطط الاستراتيجية الخاصة بالتدريس ليس كما ينبغي أن يكون.

الفروق بين محاور الدراسة وفقًا لمتغير نوع الكلية

يمكن توضيح النتائج المتعلقة بهذا المتغير في الجدول التالي:

جدول (10) يوضح الفروق بين استجابات أفراد العينة على محاور الاستبانة تبعاً لمتغير نوع الكلية

المحاور	نوع الكلية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة التاء	الدلالة
المحور الأول: واقع الموارد المالية بالجامعات المصرية	عملية	238	80.63	18.89	1.47	0.14
	نظرية	146	77.99	15.82		

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروقًا ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) فأقل، بالنسبة لإجمالي المحور واقع تدويل التعليم الجامعي بجمهورية مصر العربية كمدخل لتحقيق متطلبات التصنيفات العالمية، حيث بلغت قيمة اختبار التاء (1.47) بدلالة قدرها (0.14)؛ وتشير هذه النتيجة إلى إتفاق آراء افراد عينة الدراسة من الانواع المختلفة للكليات حول المحور؛ وقد يكون السبب في ذلك هو وجود تهديدات يجب على معظم الجامعات المصرية مواجهتها مثل: خروج معظم الجامعات المصرية من قوائم التصنيفات الإقليمية والدولية للجامعات، واستقطاب الكفاءات العلمية ذات الخبرة الدولية من قبل مؤسسات إقليمية دولية.

الفروق بين محاور الدراسة وفقًا لمتغير الكلية

جاءت بعض فئات هذا المتغير بعدد أقل من (30) مشارك، وهو الامر الذي يزيد من احتمالية عدم توزيع البيانات بشكل اعتدالي ويجعل الأفضلية في معرفة الفروق لصالح الأساليب اللابارامترية، مما جعل الدراسة تذهب لاستخدام اختبار كروسكال واليس (Kruskal–Wallis Test)، ويمكن توضيح النتائج في الجدول التالي:

جدول (11) يوضح الفروق بين استجابات أفراد العينة على محاور الاستبانة تبعاً لمتغير الكلية

المحاور	الكلية	العدد	متوسط الرتب	قيمة اختبار كروسكال واليس	مستوى الدلالة
واقع تدويل التعليم الجامعي بجمهورية مصر العربية كمدخل لتحقيق متطلبات التصنيفات العالمية.	الزراعة	53	181.89	63.57	0.01
	الهندسة	11	232.32		
	الآثار	29	169.55		
	الصيدلية	18	126.83		
	الخدمة الاجتماعية	20	225.00		
	التربية	35	204.96		
	الآداب	27	168.37		
	العلوم	37	192.86		
	السياحة والفنادق	9	149.11		
	دار العلوم	37	228.26		
	الحاسبات والذكاء الاصطناعي	16	317.00		
	الطفولة المبكرة	9	298.17		
	التربية النوعية	27	151.76		
	الطب	25	225.50		
	التجارة	13	64.50		
	الإعلام	9	253.56		
	اقتصاد	9	186.84		

المحاور	الكلية	العدد	متوسط الرتب	قيمة اختبار كروسكال واليس	مستوى الدلالة
	وعلوم سياسية				

يتضح من الجدول السابق وجود فروقًا ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,01)، بالنسبة لإجمالي واقع تدويل التعليم الجامعي بجمهورية مصر العربية كمدخل لتحقيق متطلبات التصنيفات العالمية، وجاءت الفروق لصالح كلية (الحاسبات والذكاء الاصطناعي) حيث بلغت قيمة اختبار كروسكال واليس (63.57) بدلالة قدرها (0.01)، وبلغ متوسط الرتب لكلية (الحاسبات والذكاء الاصطناعي) قيمة مقدارها (317) وهو أكبر من متوسط الرتب للفئات الاخرى؛ وتشير هذه النتيجة إلى أن كلية (الحاسبات والذكاء الاصطناعي) ترى أن هناك واقع تدويل التعليم الجامعي بجمهورية مصر العربية كمدخل لتحقيق متطلبات التصنيفات العالمية. بشكل يزيد عن الجامعات الأخرى؛ وقد يرجع ذلك إلى وجود توجه عالمي في العصر الحالي نحو الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في محاكاة الذكاء البشري، وهو الأمر الذي جعل هذه الكلية تحرص على تقديم تعليم وبحث جيد لخلق كوادر ذات قدرة تنافسية عالية من المتخصصين في مجالات المعلوماتية والحوسبة ودعم القرار، وتوفير برامج لبناء القدرات وتقدم استشارات وحلولا تقنية مساهمة منها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

الفروق بين محاور الدراسة وفقًا لمتغير المنصب الإداري:

يمكن توضيح النتائج المتعلقة بهذا المتغير في الجدول التالي:

جدول (12) يوضح الفروق بين استجابات أفراد العينة على محاور الاستبانة تبعاً لمتغير المنصب الإداري

المحاور	المنصب الإداري	العدد	متوسط الرتب	قيمة اختبار كروسكال واليس	الدلالة
واقع تدويل	لا أشغل منصب إداري	215	195.90	2.82	0.73

التعليم الجامعي بجمهورية مصر العربية كمدخل لتحقيق متطلبات التصنيفات العالمية.	عميد	19	217.79		
	وكيل	48	174.31		
	أمين كلية	24	189.85		
	رئيس قسم	55	184.96		
	مدير إدارة الشئون المالية والإدارية	23	198.52		

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروقًا ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) فأقل، بالنسبة لإجمالي المحور واقع تدويل التعليم الجامعي بجمهورية مصر العربية كمدخل لتحقيق متطلبات التصنيفات العالمية، حيث بلغت قيمة اختبار كروسكال واليس (2.82)، بدلالة قدرها (0.73)؛ وتشير هذه النتيجة إلى اتفاق آراء افراد عينة الدراسة من المناصب الإدارية المختلفة حول المحور؛ وقد يكون السبب في ذلك هو وجود نقاط قوة لدى الجامعات تتمثل في وجود رغبة للتحول إلى التطوير والتدويل.

نتائج البحث:

أولًا: نتائج تتعلق بالإطار النظري، وتتمثل بالنقاط التالية:

– إنخفاض أعداد الطلاب الأجانب والوافدين إلى الجامعات المصرية يرجع إلى مجموعة من الظروف الاقتصادية والبيئية وغيرها مثل ضعف البنية التحتية للجامعات.

– الجهود المبذولة لتدويل التعليم الجامعي محدودة ومتفاوته بسبب غياب الرؤية وعدم وضوح الخطة الاستراتيجية لتطوير القدرة المؤسسية للتعليم الجامعي في مصر بما يتلاءم مع متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات. – رغم المحاولات المبذولة

لتدويل التعليم الجامعي المصري إلا أن هناك مجموعة من التحديات تواجه تلك الجهود أهمها عدم وجود فلسفة واضحة تقوم عليها سياسات التدويل.

– تبوأ الجامعات المصرية مكانة متقدمة في القوائم العالمية لتصنيف الجامعات يتوقف على قدرة الجامعات في مصر على تحقيق القدرة التنافسية.

– تدويل التعليم الجامعي يعد عنصرًا أساسيًا في تحسين رتب الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية.

ثانيًا: نتائج تتعلق بالدراسة الميدانية، وتتمثل بالنقاط التالية:

من خلال تحليل نتائج الدراسة الميدانية التي تم الحصول عليها بعد تطبيق أداة الدراسة الميدانية (الاستبانة)، والتوصل إلى تحديد درجة تحقق محور تدويل التعليم الجامعي بالجامعات المصرية كمدخل لتحقيق التصنيفات العالمية، يمكن تلخيص هذه النتائج في:

تحقق المتغير التابع (تدويل التعليم الجامعي بالجامعات المصرية) بدرجة متوسطة، وذلك بمتوسط حسابي (1.82).

وجود فروقًا ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,01)، وفقًا لمتغير الجامعة، حيث جاءت الفروق لصالح جامعة (القاهرة) حيث بلغت قيمة اختبار الفاء (32.45) بدلالة قدرها (0.01)، وبلغ المتوسط الحسابي لجامعة (القاهرة) قيمة مقدارها (89.42) وهو أكبر من المتوسط الحسابي للفئات الاخرى؛ وتشير هذه النتيجة إلى أن جامعة (القاهرة) ترى أن هناك ارتفاع في واقع تدويل التعليم الجامعي بجمهورية مصر العربية كمدخل لتحقيق متطلبات التصنيفات العالمية، بشكل يزيد عن الجامعات الاخرى

عدم وجود فروقًا ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) فأقل وفقًا لمتغير الدرجة العلمية،حيث بلغت قيمة اختبار الفاء (0.37)، بدلالة قدرها (0.77)، ووفقًا لمتغير نوع الكلية حيث بلغت قيمة اختبار التاء (1.47) بدلالة قدرها (0.14)؛

وتشير هذه النتيجة إلى اتفاق آراء افراد عينة الدراسة من الدرجات العلمية المختلفة حول المحور؛ وقد يكون السبب في ذلك توفير الجامعات للموارد المالية المناسبة للوفاء بالمتطلبات الحالية والمستقبلية والخطط الاستراتيجية الخاصة بالتدريس ليس كما ينبغي أن يكون.

عدم وجود فروقًا ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) فأقل وفقًا لمتغير نوع الكلية، حيث بلغت قيمة اختبار التاء (1.47) بدلالة قدرها (0.14)؛ وتشير هذه النتيجة إلى إتفاق آراء افراد عينة الدراسة من الانواع المختلفة للكليات حول المحور؛ وقد يكون السبب في ذلك هو وجود تهديدات يجب على معظم الجامعات المصرية مواجهتها مثل: خروج معظم الجامعات المصرية من قوائم التصنيفات الإقليمية والدولية للجامعات، واستقطاب الكفاءات العلمية ذات الخبرة الدولية من قبل مؤسسات إقليمية دولية.

عدم وجود فروقًا ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) فأقل وفقًا لمتغير المنصب الإداري، بالنسبة لإجمالي المحور واقع تدويل التعليم الجامعي بجمهورية مصر العربية كمدخل لتحقيق متطلبات التصنيفات العالمية، حيث بلغت قيمة اختبار كروسكال واليس (2.82)، بدلالة قدرها (0.73)؛ وتشير هذه النتيجة إلى اتفاق آراء افراد عينة الدراسة من المناصب الإدارية المختلفة حول المحور؛ وقد يكون السبب في ذلك هو وجود نقاط قوة لدى الجامعات تتمثل في وجود رغبة للتحول إلى التطوير والتدويل.

المبحث الخامس: مقترحات لتدويل التعليم الجامعي المصري كمدخل لتحقيق متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات

بناءً على ما تم عرضه في الإطار النظري للبحث عن تدويل التعليم الجامعي المصري كمدخل لتحقيق متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات، يقدم البحث

مقترحات لتدويل التعليم الجامعي بجمهورية مصر العربية كمدخل لتحقيق متطلبات التصنيفات العالمية، وهي كالآتي:

تعديل قانون تنظيم الجامعات رقم (49) لسنة 1972، وخاصة تطوير المادة الأولى منه والتي تنص على أهمية توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخرى والهيئات العلمية العربية والأجنبية بما يتمشى مع المتغيرات العالمية وطبيعة المستحدثات العلمية والتحديات التي من أهمها تحدي القدرة التنافسية.

تعزيز وزيادة برامج التبادل الأكاديمي والبحث بين المؤسسات البحثية المصرية والأجنبية لدعم التبادل ولجذب الطلاب المتميزين من الخارج للدراسة في مصر وكذلك التوسع في إقامة الفرق البحثية الدولية وتدويل البحث العلمي.

السماح بإنشاء مراكز متخصصة لتدويل التعليم الجامعي المصري لجذب الطلاب الدوليين الوافدين للدراسة في الجامعات المصرية.

العمل على رفع أجور أعضاء هيئة التدريس والعمل على تشجيعهم وذلك للحفاظ عليهم بالجامعات المصرية بدلًا من الهجرة.

وضع آليات تفعيل المادة (22) من الدستور المصري الخاصة بتمويل البحث العلمي، لحساب إجمالي تمويل البحث العلمي في مصر؛ من أجل الوصول للاستحقاق الدستوري.

ضمان تكامل خطط البحث العلمي لكل المؤسسات البحثية بالدولة مع الخطة الإستراتيجية للدولة لتحقيق الهدف القومي للبحث العلمي.

تطوير قدرات القيادات والمسئولين عن تدويل التعليم الجامعي في كل مجالاته البحثية والأكاديمية.

الارتقاء بمستوى وإمكانات الباحثين وأعضاء هيئة التدريس في مجال البحث العلمي والنشر لتحقيق التميز والتنافسية.

توفير الشبكات العلمية المتخصصة والربط الشبكي بين العلماء في التخصص الواحد وربطهم بمدارس ومراكز علمية دولية متميزة.

إعادة هيكلة مراكز تطوير وتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس، وذلك من خلال برامج تنمية مهنية متطورة.

زيادة عدد البعثات والمنح الدراسية لأعضاء هيئة التدريس إلى الجامعات ذات التصنيف العالمي المتقدم.

إنشاء فرق بحثية ذات قدرات متميزة ومتخصصة للتعاون وتوفير الإمكانات والأجهزة الحديثة بما يتيح إجراء بحوث متميزة عالميًا.

تأهيل القيادات الجامعية في مجال التدويل بإكسابهم الخبرات اللازمة لتدويل مؤسسات التعليم الجامعي.

إنشاء قاعدة بيانات عن العلماء المصريين بالخارج وتخصصاتهم؛ ليكونوا حلقة وصل بين الجامعات المصرية والجامعات الأجنبية، لدعم المبتعثين المصريين بالخارج وتبادل الخبرات في مختلف مجالات البحث العلمي.

الاستعانة بالخبرات الأجنبية في مجال التدويل لرفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس في تحقيق خطط التدويل.

الحد من هجرة العقول المصرية للخارج والتي تعد من الآثار السلبية لعملية تدويل التعليم الجامعي.

توفير الاستثمارات اللازمة لتدويل التعليم الجامعي بمشاركة القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

توفير كل خدمات البنية التحتية الخاصة بالربط والحوسبة ومعالجة البيانات الكبيرة.

تطوير شبكات المعلومات وربطها بالجامعات في مصر وبالجامعات العالمية المتقدمة في التصنيف العالمي للجامعات.

زيادة عدد البعثات والمنح الدراسية إلى الجامعات ذات التصنيف العالمي المتقدم.

تنويع مصادر تمويل البحث العلمي وتعزيز الشراكة بين المؤسسات البحثية المصرية والكيانات الداعمة للبحث العلمي داخل مصر وخارجها.

تفعيل الإتفاقيات الدولية التي تنظم حركة أعضاء هيئات التدريس والطلاب والقيام بأبحاث دولية مشتركة بما يضمن تحقيق التوازن.

الحد من الإجراءات البيروقراطية والتنظيمية غير الضرورية المتصلة بالتعاون الدولي.

ضرورة تطبيق معايير الجودة الشاملة على نظام التعليم الجامعي، لإعداد خريجين على المستوى المطلوب من الخبرة والقدرة وإدراك مفاهيم الجودة الشاملة ليستطيعوا الحصول على فرص عمل في ظل المنافسة العالمية على الوظائف.

إعادة النظر في المناهج والبرامج الدراسية بحيث تزداد مواءمتها لإنتاج الكفاءات اللازمة للمنافسة في السوق العالمية.

المراجع

أولًا المراجع العربية:

أحمد إسماعيل حجي: تطوير كليات التربية وبرامج إعداد المعلمين في أستراليا والدول الأسيوية والأفريقية منظورات منهجية ونماذج تطبيقية، القاهرة، عالم الكتاب، 2011م، ص ص 336-478.

أحمد ثابت هلال: واقع الجامعات العربية والإسلامية من التصنيفات العالمية: رؤية مهنية لتصميم ووضع معايير أكاديمية موحدة لتصنيف الجامعات العربية الإسلامية، ورقة عمل ، المؤتمر الدولي الأول لجامعة النهضة ببني سويف بالتعاون مع جامعة برليس بماليزيا حول : تطوير التعليم العالي في العالم العربي والإسلامي في عصر العولمة والمعرفة، بني سويف ،2015م، ص47.

أحمد جابر حامد: تدويل التعليم بأقسام المكتبات والمعلومات المصرية لتحقيق القدرة التنافسية الواقع والمأمول، المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، المجلد4، العدد (10)، 2022م، ص193-236.

أحمد حسن الصغير: أسباب تدني ترتيب الجامعات المصرية الحكومية في التصنيفات العالمية: دراسة تحليلية نقدية، المجلة التربوية، المجلد (91)، كلية التربية، جامعة سوهاج، 2021م، ص ص 4213-4180.

أحمد فؤاد فودة: القاموس العام، دار نهضة مصر، القاهرة،1965، ص227.

أحمد محمد أحمد محمد : مقومات التخطيط الاستراتيجي بالجامعات المصرية " رؤية تنموية" ، مؤتمر تطوير منظومة الآداء في الجامعات العربية في ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة، المؤتمر القومي الثامن عشر، الفترة (10-11) أغسطس، مركز تطوير التعليم الجامعي، عين شمس، 2014م، ص446.

أحمد نصحي أنيس: تصور مقترح لرفع مستوى الميزة التنافسية في البحث العلمي لمؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، المجلة العربية لضمان الجودة في التعليم الجامعي، المجلد(10)، العدد (29)، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن ،2017م، ص139.

أسماء عبد الهادي إبراهيم عبد الحي: عوامل تدني مراكز الجامعات العربية في التصنيفات العاليمة للجامعات وسبل الارتقاء بها، المؤتمر القومي السنوي الثامن عشر: تطوير منظومة الأداء في الجامعات العربية في ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة، مركز تطوير التعليم الجامعي، كلية التربية جامعة عين شمس العدد 26 ، المؤتمر 18، القاهرة، 2014م ، ص91.

أماني محمد محمد حسن: دراسة مقارنة لبعض الخبرات الأجنبية في تدويل التعليم الجامعي وإمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس،2006م، ص185.

أميمة حلمي الجوهري مصطفى، وفاء سليمان: آليات مقترحة لتحسين فعاليات تدويل التعليم الجامعي بمصر في ضوء خبرة الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة كلية التربية،73، (1)، جامعة طنطا، 2019م، ص ص 474-555.

إيمان حمدي محمد عمار : معوقات حصول الجامعات العربية على مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، كتاب أبحاث المؤتمر العربي الدولي الرابع لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الزرقاء بالأردن، عمان،2014م، ص919.

بشرى إسماعيل أحمد أرنوط: جودة البحث العلمي، المعايير والمتطلبات والمعوقات والإجراءات التطويرية من وجهة نظر الباحثين (دراسة باستخدام النظرية المجذرة)، المجلة التربوية، العدد(59)، كلية التربية، جامعة سوهاج، يناير ، 2020م، ص20-21.

بن وايلدفسكي: سباق العقول العظيمة – كيف تعيد الجامعات العالمية تشكيل العالم، قراءة في كتاب رقم3، ترجمة وزارة التعليم العالي السعودية،2010م، ص7.

جمال الدهشان: نحو رؤية مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي في مصر، المؤتمر الدولي الأول " توجهات استراتيجية في التعليم – وتحديات المستقبل، كلية التربية، جامعة عين شمس، 2016م، ص10-12.

جمهورية مصر العربية : رئاسة مجلس الوزراء، حصاد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي عام 2019م، المركز الإعلامي، ص3.

https:\\WWW.alminews.com.Availableat(15\12\2022).

جمهورية مصر العربية: دستور جمهورية مصر العربية المعدل ، المادة رقم (21)، 2014م، ص12. https://www.wipo.int (available3/5/20204)

الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء: النشرة السنوية، إحصائية بأعداد (أعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية الإدارية والأكاديمية بجامعات الفيوم، والقاهرة، والاسكندرية)، للعام الجامعي 2022/ 2023م، القاهرة، 2023م.

حمدي جمعة عبد العزيز: دور تسويق الخدمات الجامعية في تحسين القدرة التنافسية من وجهة نظر الدارسين بجامعة حلوان، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد(1)، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2016م، ص404.

خالد صلاح محمود: آليات تحسين أوضاع الجامعات المصرية في قوائم التصنيف العالمية كمدخل لتطوير التعليم الجامعي المصري، المؤتمر القومي السنوي الثامن عشر (العربي العاشر) تطوير منظومة الأداء في الجامعات العربية في ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة، مركز تطوير التعليم الجامعي: جامعة عين شمس، 2014م، ص236.

رشا عبد القادر محمد المهدي شعبان: رؤية مقترحة لتحقيق الميزة التنافسية لجامعة القاهرة في ضوء التصنيفات العالمية للجامعات، مجلة كلية التربية، المجلد(37)، العدد (1)، كلية التربية، جامعة المنوفية، 2022م، ص ص 595-658.

رضا مسعد السعيد: الترتيب الدولي الحديث للجامعات العاليمة وموقع الجامعات العربية به – تساؤلات أساسية، المؤتمر القومي السنوي الثالث عشر (العربي الخامس)" الجامعات العربية في القرن الحادي والعشرين : الواقع والرؤى " مركز تطوير التعليم الجامعي، كلية التربية جامعة عين شمس ، في الفترة من 26-27 نوفمبر ، 2016م.

سحر محمد علي محمد: دراسة نقدية لواقع الجامعات المصرية في ضوء معايير التصنيفات العالمية للجامعات، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، الجزء6، العدد(14)، كلية التربية، جامعة الفيوم، 2020م، ص ص703-773.

سري محمد الجبالي: هندسة إدارة الأعمال لتحسين القدرة التنافسية للجامعات، مؤتمر المركز العربي للتعليم والتنمية" القدرة التنافسية للجامعات العربية في مجتمع المعرفة"، المركز العربي للتعليم والتنمية، 2018، ص1228.

سعيد الصديقي: الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي: الطريق نحو التميز، مجلة رؤى استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، العدد (6)، إبريل 2014م.

سماح محمد سيد أحمد: التصنيفات العالمية للجامعات " نماذج نظرية وتطبيقية"، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2018م، ص 89-90.

سمر مصطفى محمد مصطفى وآخرون: التصنيفات العالمية للجامعات وموقع الجامعات المصرية منها، مجلة كلية التربية، كلية التربية، جامعة بنها، المجلد (31)، العدد (124)، 2020م، ص514.

السيد عبد المنعم على متولي: آليات تحقيق القدرة التنافسية للجامعات المصرية في مجتمع المعرفة، المؤتمر الدولي العاشر للمركز العربي للتعليم والتنمية، التنمية التنافسية للجامعات العربية في مجتمع المعرفة، الفترة من 10-12 فبراير، المجلد (1)، المركز العربي للتعليم والتنمية،2018م، ص338.

عائشة عبد الفتاح مغاوري: تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء المعايير الجامعية لتصنيف الجامعات، مجلة كلية التربية ببنها، العدد108، ج2، 2016م،ص ص 326-412.

عبد الباسط محمد دياب : تصور مقترح لتمكين الإداري لرؤساء الأقسام الأكاديمية بالجامعات المصرية ودوره في تحفيز الإبداع الإداري لديهم،" جامعة سوهاج نموذجًا، المجلة التربوية، العدد(49)، كلية التربية، جامعة سوهاج، 2017م، ص ص 599-560.

عبد الباسط محمد دياب: تطوير القدرة التنافسية للجامعات المصرية في ضوء خبرات وتجارب جامعات بعض الدول المتقدمة، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية (اتجاهات معاصرة في تطوير التعليم في الوطن العربي)، المجلد3، كلية التربية، جامعة بني سويف،2010م، ص ص 1265-1403.

عبد الستار محروس عبد الستار، رشا عويس حسين: تطوير الأداء الإداري لرؤساء الأقسام العلمية بالجامعات المصرية الحكومية مدخل الذكاء التنظيمي، المجلة التربوية، العدد (62)، كلية التربية، جامعة سوهاج، 2019م، ص191.

غادة بنت عبد الرحمن الجاسر: متطلبات تدويل التعليم الجامعي عن بعد من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، عدد (188)، الجزء 1، 2020م، ص293-328.

فايز مراد مينا: التعليم في مصر- الواقع والمستقبل حتى 2020، منتدى العالم الثالث، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2001م، ص92.

فتحي درويش عشيبة: التقييم المتوازن لمؤسسات التعليم الجامعي كمدخل لجودة الأداء ، مجلة كلية التربية، العدد (76)، الجزء (1)، كلية التربية، جامعة المنصورة، 2011م، ص300.

فيروز رمضان عبد البارىء: استراتيجية مقترحة لإستثمار رأس المال الفكري في تطوير البحث العلمي بالجامعات المصرية في ضوء التصنيفات العالمية للجامعات، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية، جامعة طنطا، 2019م، ص1.

قسطنتين تودوري: المنجد، دار النبراس العربي، بيروت،1996، ص418.

مجدي عبد الرحمن عبد الله: استراتيجية مقترحة لتطوير الأداء المؤسسي لجامعة الوادي الجديد في ضوء التكامل بين مدخلي التعليم التنظيمي والإدارة بالنتائج ،المجلة التربوية، العدد (58)، كلية التربية، جامعة سوهاج، 2019م، ص197.

المجلس الأعلى للجامعات: الجلسة رقم (500)، بتاريخ 7-2009/2/8م، القرار رقم (10).

المجلس الأعلى للجامعات: الجلسة رقم (501)، بتاريخ 2009/3/2م، القرار رقم (25).

مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز ، طبعة وزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، 2001م، ص299.

محمد النصر حسن محمد وآخرون: متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعة، مجلة العلوم التربوية، العدد (38)، كلية التربية بقنا، جامعة جنوب الوادي، 2019، ص108.

محمد عبد الرازق إبراهيم: التصنيفات العالمية للجامعات وموقع الجامعات العربية منها (رؤية نقدية)، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، العدد (41)، الجزء(3)، دار المنظومة، الرياض، سبتمبر 2013م، ص96.

محمد عبد الرازق إبراهيم: بناء تكتل جامعي عربي في ضوء متطلبات وتحديات تدويل التعليم، مستقبل التربية العربية، العدد (77)،2012م، ص361.

محمد عوض البربري : سيناريوهات مقترحة لتحسين ترتيب الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية للجامعات بالإفادة من بعض الخبرات الآسيوية، دراسات تربوية ونفسية ، مجلة كلية التربية جامعة الزقازيق، العدد (89)، الجزء الثاني، 2015م، ص9.

محمود أحمد درويش: مناهج البحث في العلوم الإنسانية، مؤسسة الأمة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018م، ص70.

محمود السيد عباس: مداخل تحقيق القدرة التنافسية للجامعات المصرية في ضوء التصنيفات الدولية: دراسة ميدانية، مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية، العدد 7، كلية التربية، جامعة سوهاج، 2021م، ص ص 342-388.

محمود فوزي أحمد بدوي، عماد نجم عبد الحكيم مصطفى: تعزيز تنافسية التعليم العالي المصري مدخلًا لتطوير واقع مؤسساته في تصنيفات نخبة الجامعات العالمية، المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة أسيوط ، العدد (53) ، 2018م، ص ص396-397.

المركز المصري للدراسات الاقتصادية: إعلان نتائج مصر في مؤشر التنافسية العالمية ، ترتيب دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لعام 2019/2018م، ص ص 22-23.

ممدوح شوقي: الأمن القومي والعلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (127)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة،1997م،ص45.

منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والبنك الدولي: مراجعات لسياسات التعليم الوطنية، التعليم العالي في مصر ، 2010م، ص197.

ناجي عبد الوهاب هلال ، علي عبد الرؤوف محمد نصار: تدويل التعليم العالي المصري على ضوء تحديات العولمة "رؤية مستقبلية" مجلة مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، العدد77، المجلد19، 2012م، ص ص185-316.

نجاح رحومة أحمد: جهود المنظمات الدولية في تدويل التعليم الجامعي وإمكانية الإفادة منها في مصر ، مجلة مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية،2019م، ص83-166.

نور الدين الدقي : تمويل التعليم العالي في الوطن العربي، الوثيقة الرئيسية، المؤتمر الخامس عشر للوزراء والمسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، الفترة من 22-26 ديسمبر ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، الاسكندرية، 2015م، ص23-24.

هدى النمر: المؤتمر الدولي لمعهد التخطيط القومي: التصنيع والتنمية المستدامة، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد (26)، العدد(1)، معهد التخطيط القومي، 2018م، ص136.

وزارة التعليم العالي : استراتيجية الحكومة لتطوير التعليم العالي في مصر 2015-2020م ، وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات،2015 ، ص 61.

وزارة التعليم العالي: التعليم العالي في مصر، التقرير الوطني، وحدة التخطيط الاستراتيجي، وزارة التعليم العالي، جمهورية مصر العربية،2008م، ص37.

وزارة التعليم العالي: قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقًا لأخر التعديلات، الطبعة(26)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة،2008م، المادة رقم(1).

وزارة التعليم العالي: مشروع الخطة الاسترتيجية لتطوير منظومة التعليم العالي، المؤتمر القومي للتعليم العالي، المنعقد في الفترة من 13-14 فبراير 2000م، وزارة التعليم العالي، القاهرة،2000م، ص ص 26-56.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Daly, Herma: Globlization Versus Internationalization Some Implication, Global policy forum,retrieved,Nov.15,2008,p1.

Edmund Adam: Study of the Influence of Global University Rankings on Institutional Strategies, Decision- Making and Policy Choice: The Case of Four Canadian Research Universities, Doctoral dissertation, University of Toronto (Canada),2021.

Elspeth Jones & Hansde Wit:The Globalization of Internation Alization? All content following this page was uploaded by Elspeth Jones on 26 April 2021: https://www.researchgate.net/publication/351017589,Accessed on 7/7/2024.

European Commission: Tempus Guide for Applicants, Part 2, Activities, Directorate General For Education & Culture, Brussels, 2003, p.13.

Furkat Sharipov Jizzakh: State Pedagogical Institute-Internationalization of higher Education: definition and

description.Mental Enlightenment Scientific- Methodological Journal.Issuel.Article47.7/7/2024,p132.
Hénard. F, Diamond. L, Roseveare, D (2012). Approaches to Internationalization and Their Implications for Strategic Management and Institutional Practic., A Guide for Higher Education Institutions, OECD, Paris.
Isidro F. Aguillo And Others: Comparing university rankings, Scientometrics , vol (85),2010,p.244.
Javier Vidal & Camino Ferreira : Universities under pressure: the impact of international university rankings," Journal of New Approaches in Educational Research (NAER Journal), vol (9),2020,pp18-193.
Jibeen, T. & Khan, M. Internationalization of Higher Education: potential Benefits and Costs, International Journal of Evaluation and Research in Education (IJERE), 4 (4),2015, 196- 199.
Kavasakalis. A, Gkiza. T. European Higher Education Area‹Internationalization and Students' Mobility in 21st Century. Advances in Social Sciences Research Journal, 9(9),2022, 60 - 74.
khleel Ibraheem Ismaeel, Sally Ibrahim Ahmed Ali, " The impact of Governance in Achieving Excellence Perfonance" Applied Study in a Sample of Iraqi Private Universities "International Journal for Qualtiy Assurance", Vol.2, No .2, 2019, p:129.
Malcolm Tight: Internationaltionalisation of higher Education beyond the West: Challenges and opportunities- the research evidence. Educational Research and Evaluation An International Journal on Theory and Practice Volume 27.2022-Issue3-4: https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/13803611.2022.2041853 Accessed on: 7/7/2024.
Marguerite, G. : Methods in educational research: from theory to practice, new York: John Wiley & Sons, Inc,2006, 146
Nemanja Lukic & Pere Tumbas: Indicators of global university rankings: The theoretical issues, Strategic Management, vol (24),2019,pp43-54.
Nian Cai Liu & Ying Cheng, "The Academic Ranking of World Universities",

QS Top Universities: QS World University Rankings Methodology, Retrived from: https://www.topuniversities.com/qs-world-university-rankings/methodology2024 , At,20/2/2024.

Ranking Web of Universities: Home, Methodology, 2024 Retrived from: http://www.webometrics.info/en/Methodology , At,25/5/2024..

Shanghai Ranking: Rankings, Academic Ranking of World Universities,Methodology, Shanghai Ranking's Academic Ranking of World Universities, Methodology 2023,Retrieved from: http://WWW.shanghairanking.com/methodology/arwu/, At 21/1/2024.

Sreeramana. A, Shubhrajyotsna. A . Building World-Class Universities: Some Insights Predictions. International Journal of Management, Technology, and Social Sciences (IJMTS), 4(2), 2019,13- 35

Sumuel, Paul, " Internationalization of Higher Education", Strategic Implications Economic& Political Weekly, Vol XLIV. 9,2014,P:166.

The World Bank,Devolopment, Research and Knowledye Society, Washington: The World Bank Group, 2014,pp5-12.

The World University Rankings: World University Rankings 2024:methodology, Retrived from: https://www.timeshighereducation.com/World-university-rankings-2024-methodology , At 19/2/2024.

Tuukka Kaidesoja: A theoretical framework for explaining the paradox of university rankings, "Social Science Information , vol (61), 1,2022,pp128-153.

UNESCO Institute of Statistics: Global Education Digest2012-Opportunities Lost: The Impact of Grade Repitition and Early, School Leaving, Montreal Canada, 2012,p.136.

Van Damme, Dirk: Quality Issues in the Internationalisation of Higher Educatin, Higher Education, vol (41), 2001, p.418.

Wang, Q.,Y. Cheng, and N.C Liu,: (Eds),Building Worlg – Class Universtisties: Different Approaches to a shared goal, Rotterdam: Sense Publishers, 2012, p.2.

William Yat Wai Lo: Theorising University Rankings, In William Yat Wai Lo University Rankings "Implications for Higher Education

in Taiwan ", Singapore, Springer Science& Business Media,2014,p52.